الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني

في إطار فرقة بحث: مبدأ الإلتزام بضمان السلامة في القانون الجزائري

ملتقى وطني حضوري/افتراضي حول

التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري
- واقع، تحدّيات وآفاق-

ملخصات المداخلات

يوم 30 أفريل 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مولود معمري – تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني

تنظـــــم

ملتقى وطني (حضوري/عن بعد) حول:

التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري – واقع، تحدّيات وآفاق –

يوم 30 أفريل 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ.د./ بـودة أحمـد (رئيس جامعة مولود معمري – تيزي وزو)

المشرف العام للملتقى:

أ.د/ إقلولي محمد (عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية)

مديرة المخبر:

أ.د/ صبايحي ربيعـة

رئيسة الملتقى :

د/ مخلوفي مليكة

ديباجة الملتقى

أصبح الفساد ظاهرة عالمية أخذت اهتمام جميع الدّول، نظرا لتعدد أشكاله واتّساع نطاقه، فهو خطر يُهدّد الإنسانية جمعاء، ولعلّ أخطر مظاهره الفساد الإداري الذي أنخر في عُضد الإدارات العمومية ممّا أدى إلى عدم مشروعية أعمالها والقضاء على هيبتها ومصداقيتها تُجاه المواطنين.

والجزائر باعتبارها دولة حريصة على مكافحة جميع أشكال ومظاهر الفساد الإداري، حيث كانت بدايتها بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لتليها عدة اتفاقيات إقليمية وعربية في هذا الشّأن، والتي على أساسها صدر القانون رقم 06-01 المتعلّق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، حيث اعتمد فيه المشرّع الجزائري عدة آليات قانونية ومؤسّساتية للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته.

هذا، إلى جانب كل عناصر ومكونات المجتمع المدني، وكذا جميع مؤسسات الدولة لاسيما السلطة العليا للشفافية التي تكرّست بموجب تعديل الدستور لسنة 2020، والذي يعتبر تتويجا للمسار القانوني والمؤسساتي الذي حققته الجزائر بهدف وضع إستراتيجية شاملة ومتناسقة للتصدي لظاهرة الفساد الإداري.

لكن، رغم المجهودات الجبّارة التي بذلتها الدولة الجزائرية لا تزال كغيرها من الدول تعاني من جرائم الفساد الإداري الأمر الذي طرح الإشكالية التالية:

هل الآليات القانونية والمؤسّساتية التي تبنّاها المشرّع الجزائري كفيلة لخلق إستراتيجية وطنية فعليّة وفعّالة للوقاية من الفساد الإداري ومكافحته أم أن الواقع يفرض عليه توفير آليات أخرى مكمّلة أو بديلة؟

أهداف الملتقى:

- تسليط الضّوء على مظاهر الفساد الإداري وعلى أسباب انتشاره في المؤسسات الإدارية.
- تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بمكافحة الفساد الإداري لاسيما القانون رقم 06-01، المعدل والمتمم مع البحث في مدى فعاليتها مقارنة بالنصوص القانونية المقارنة.
- البحث عن سُبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته.
- الاستفادة من تجارب بعض الدول لتقييم تجربة الجزائر في مجال مكافحة الفساد عامة والفساد الإداري خصوصًا.

محاور الملتقى:

المحور الأول

الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الإداري (المفهوم، المظاهر، الدوافع وآثاره على المجتمع و على جودة الخدمة العمومية).

المحور الثاني:

الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصّعيد الوطني

- -دراسة من منظور القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والأمر رقم 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والقانون رقم 23-12 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية وكذا قانون الضرائب...
- - دور الهيئة العليا للشفافية وبعض المؤسسات الإدارية في مكافحة الفساد.

المحور الثالث:

الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري

(جهود الإتفاقيات الدولية والإفريقية والعربية لمكافحة الفساد).

المحور الرابع:

المعوقات والتحديات التي تواجه فعالية تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

(ضُعف التعاون الدولي، ضُعف الرقابة الإدارية،عدم فعالية العقوبات الجزائية الصادرة ضد مرتكبي جرائم الفساد...).

المحور الخامس :

سُبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته

-الاستئناس بتجارب بعض الدول الرائدة في هذا المجال، دور التعاون الدولي في مجال استرداد عائدات جرائم الفساد (الحجز، المصادرة، التعاون القضائي...).

-تعزيز دور الرقمنة في المعاملات الإدارية والمالية (في مجال الضّرائب، التّوظيف، الصّفقات العمومية.، البنوك...).

شروط المشاركة:

- ✓ أن يتسم البحث بالأصالة وألا يكون قد سبق المشاركة به في ملتقى آخر أو تم نشره في مجلة أو يكون مستلا من أطروحة أو مذكرة.
- ✓ التقيد بمحاور الملتقى ومعايير كتابة البحث العلمي.
- ✓ تقبل فقط المداخلات الفردية.
- تكتب المداخلة بخط Simplified Arabicحجم 14 في المتن و12 في التهميش بالنسبة للغة العربية، وبخط Times New Romanحجم 12 في المتن و10 في التهميش بالنسبة للغة الأجنبية، مع ترك مسافة 1.15 بين الأسطر، وضبط الورقة بهامش 2 سم على كل الجهات.
- ✓ تكتب الهوامش في آخر كل صفحة.
- ✓ إدراج قائمة المصادر والمراجع في نهاية المداخلة.
- ✓ إرفاق المداخلة بملخصين باللغة العربية واللغة الانجليزية.
- ✓ أن لا يتجاوز عدد الصفحات 20 صفحة ولا يقل عن 12 صفحات.

تواريخ مهمة:

-أخر أجل لإرسال الملخص: 05/04/2025
-تاريخ الرد على الملخصات المقبولة: 10/04/2025
أخر أجل لإرسال المداخلة كاملة: 15/04/2025
-تاريخ انعقاد الملتقى: 30/04/2025
ترسل الملخصات والمداخلات إلى البريد الإلكتروني:

sem.anti.corruption@ummto.dz

اللجنة العلمية:

✓ رئيس اللجنة العلمية:

د. زروروناصر (جامعة تيزي وزو)

✓ أعضاء اللجنة العلمية:

➢ من خارج الكلية:

أ.د. تياب نادية	أستاذةتعليم عالي	جامعة سكيكدة
أ.د. حمليل صالح	أستاذ تعليم عالي	جامعة الجلفة
د. لوني نصيرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البويرة
د. بوعش و افية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل
د. زوانتي بلحسن	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خميس مليانة

➢ من داخل الكلية:

أ.د. إقلولي محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. أمازوزلطيفة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. إقلولي/ أولد رابح صافية	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. صبايحي ربيعة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د إرزيل الكاهنة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. تاجر محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. سعيداني لوناسي ججيقة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. كايس محند شريف	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. يسعد حورية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د حسين فريدة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د أيت وازو زينة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. فتحي وردية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د بلعسلي ويزة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د قلي أحمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د. دخلافي سفيان	أستاذتعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د زايدي حميد	أستاذتعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د كسال سامية	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
أ.د بوفراش صفيان	أستاذ تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
د. براهيمي صفيان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أيت ساحد كهينة	أستاذة محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أعراب أحمد	أستاذ محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أيت يوسف صبرينة	أساذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. بلمهوب عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. براهيمي جمال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. حامل صليحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. نعار فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أعراب كميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. عمورة عيسى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. علام رشيدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. محالي مراد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. بوخرس بلعيد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. إدرنموش أمال	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. موزاوي علي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. مخلوفي مليكة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. قادري طارق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أومايوف محمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. قونان كهينة	أستاذة تعليم عالي	جامعة تيزي وزو
د. فارسي جميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. مزياني حميد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.درعي عبد المالك	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. جعفور إسلام	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أوشن ليلى	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د. أيت مولود سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
د.أرتباس نذير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
د.تاجر كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

اللجنة التنظيمية:

✓ رئيسة اللجنة التنظيمية:

د. عبد الدايم سميرة (جامعة تيزي وزو)

د. سليماني حميدة (جامعة تيزي وزو)

✓ أعضاء اللجنة التنظيمية:

د. خليف ياسمين	أستاذة محاضرة(أ)	د. زربول سعدية	أستاذة محاضرة(ب)
د. أيت تفاتي حفيظة	أستاذة محاضرة(أ)	د. بومدين سامية	أستاذة محاضرة(أ)
د. زياد محمد أنيس	أستاذ محاضر(ب)	د. بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)
د. حاتم مولود	أستاذ محاضر(ب)	د. القبي حفيظة	أستاذة محاضرة(أ)
د. أيت شعلال الياس	أستاذ محاضر(ب)	د. مومونادية	أستاذة محاضرة(أ)
د. دعموش فاطمة الزهرة	أستاذة محاضرة(ب)	د. إقرشاح فاطمة	أستاذة محاضرة(ب)
د. بن طالب ليندا	أستاذة محاضرة (أ)	د.حدوش وردية	أستاذة محاضرة(أ)
د. دحماني فريدة	أستاذة محاضرة (ب)	أ.حماز محمد	أستاذة مساعد(أ)
د. عميري فريدة	أستاذة محاضرة(أ)	د.عباشي كريمة	أستاذة محاضرة (ب)
أ.أوديرعواوش	أستاذة مساعدة(أ)	د.قوسم غالية	أستاذة محاضرة (أ)
د. موساوي ظريفة	أستاذة محاضرة (أ)	د.خلوي خالد	أستاذ محاضر(أ)
د. الجوزي عز الدين	أستاذ محاضر (أ)	ط. بلمهوب هجيرة	طالبة دكتوراه
زقان نبيل	أستاذ مساعد(أ)	ط. جلال إيمان	طالبة دكتوراه
د.لحراري شالح ويزة	أستاذة محاضرة (ب)	ط.إغيل علي محرز	طالب دكتوراه

المقرر العام للملتقى

د. أيت يوسف صبرينة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

الهيئة التنسيقية للملتقى

د. مخلوفي مليكة، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

د.عبد الدايم سميرة،أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

د. خليفياسمين، أستاذة محاضرة "أ"، جامعة تيزي وزو

استمارة المشاركـــــة

- اللقب والاسم: .....
- الدرجة العلمية: .....
- الرتبة: .....
- التخصص: .....
- المؤسسة الجامعية: .....
- رقم الهاتف: .....
- البريد الالكتروني: .....
- المحور: .....
- عنوان المداخلة: .....
- ملخص المداخلة: .....

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

فرقة البحث "مبدأ الإلتزام بضمان السلامة في التشريع الجزائري"

بالتعاون مع مخبر العولمة والقانون الوطني تنظم:

ملتقى وطني حضوري و افتراضي عن طريق تقنية التحاضر المرئي عن بعد

التّجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري -واقع، تحدّيات و آفاق-

يوم 30 أفريل 2025

برنامج الملتقى :

مراسيم الافتتاح

التوقيت	نشاط الجلسة
08.35 – 08.30	الاستماع إلى آيات بينات من القرآن الكريم
08.40 – 08.35	الاستماع إلى النّشيد الوطني الجزائري

الجلسة الافتتاحية

التوقيت	نشاط الجلسة
08.50 – 08.45	كلمة السيد مدير جامعة مولود معمري – تيزي وزو **أ.د/ بـوده أحمد**
08:55–08.50	كلمة السيد عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية **أ.د/ إقلولي محمد**
09.00 –08:55	كلمة السيدة مديرة مخبر العولمة والقانون الوطني و رئيسة فرقة البحث **أ.د/ صبايحي ربيعة**
09.05 –09.00	كلمة السيدة رئيسة الملتقى الوطني **د/ مخلوفي مليكة**
09:10–09.05	كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية **د/ زرورو ناصر**
09:15–09.10	كلمة رئيستي اللجنة التنظيمية **د/ عبد الدايم سميرة** **د/ سليماني حميدة**

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الجلسة العلمية الأولى

رئيس الجلسة: أ.د/ تاجر محمد

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
09.40 – 09.30	مفهوم الفساد الإداري	أ.د/ لوناسي سعيداني ججيقة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
09.50 – 09.40	تقييد الموظّف العام بأحكام قانون رقم 06-01 و الأمر رقم 06-03 قمعا للمفسدين ومحاربتهم	أ.د/ تياب نادية	أستاذة	جامعة سكيكدة
10.00 – 09.50	دور الإدارة العامة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري	أ.د/ إقلولي ولد رابح صافية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.10 – 10.00	عرض التّجربة الجزائرية في مكافحة الفساد المالي والإداري	أ.د بساس أحمد	أستاذ	جامعة الأغواط
10:20 –10:10	الفساد الإداري في القطاع العام بين المفهوم والأسباب	د/ بوعش و افية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة جيجل
10:30 –10:20	دور المفتشية العامة المالية في كشف جرائم الصفقات العمومية	أ.د/تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10:40 – 10.30	حماية المبلّغين كآلية مهمّة لمكافحة جرائم الفساد في الجزائر	د/ براهيمي جمال	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
10:50 – 10.40	حوكمة الصّفقات العمومية كآلية لمكافحة الفساد الإداري	د/ محالبي مراد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
11.00 – 10.50	تحديات التّعاون الدّولي في مجال إسترداد العائدات المتأتية من الفساد: مسألة بين النّظري والتّطبيقي	د/ الجوزي عزالدين	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو

الجلسة العلمية الثانية

رئيسة الجلسة: أ.د/ لوناسي سعيداني ججيقة

الترقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
11.20 – 11.10	الإشكالات الموضوعية لتسليم مجرمي جرائم الفساد الإداري	د/ تدريست كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.20	عن فعالية الجزاء الجنائي في مكافحة الفساد	أ.د/ فتحي وردية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
11.40 – 11.30	دور الإتّحاد الإفريقي في مكافحة الفساد	أ.د/ زايدي حميد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
11.50 – 11.40	تدبير التّبليغ عن جرائم الفساد من منظور الإتّفاقيات الدّولية و انعكاسه على القانون الجزائري	د/ بن نعمان فتيحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
12.00 – 11.50	السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: مقاربة جديدة لمحاربة الفساد الإداري	د/ وعراب عبد المجيد	أستاذ محاضر(ب)	جامعة الجزائر1
12.10 – 12.00	إسترداد الموجودات بين التّنظيم الدّولي والوطني : قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته	أ.د/ بلحاج بلخير	أستاذ	جامعة تندوف
12.20 – 12.10	الإلتزام بأخلاقيات المهنة كحتمية لمكافحة الفساد الإداري لدى موظفي قطاع الجمارك	د/ القبي حفيظة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
12.30 – 12.20	تدابير حماية مبلغين جرائم الفساد على ضوء الإتفاقيات الدولية والقانون الوطني	د/ مخلوفي مليكة	أستاذة محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشة أشغال الملتقى الخاصة بالفترة

استراحة الغذاء

الجلسة العلمية الثالثة

رئيس الجلسة: د/ بلمهوب عبد الناصر

جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الترقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
14.10–14.00	تحديد مفهوم الموظّف العمومي وعلاقته بتجريم أفعال الفساد الإداري في التّشريع الجزائري	د/ بلمهوب عبد الناصر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
14.20–14.10	مساعي الدّول والمؤسسات الإفريقية لمكافحة أشكال الفساد	د/ قادري طارق	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
14.30–14.20	تأثير ظاهرة الفساد على حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر	أ.د/ تيزا حسين نوارة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
14.40–14.30	ملاحظات حول إستقلالية السّلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	د/ أعراب أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
14.50–14.40	تأثير الرقمنة على مكافحة الفساد الإداري وتحسين أداء الإدارة	د/كمون حسين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة البويرة
15.00–14.50	السلطة العليا للشفافية كمؤسسة مستقلة مستحدثة لمكافحة الفساد: بين الاستقلالية النظرية والتبعية الفعلية	د/عميور خديجة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل
15.10 – 15.00	قصور أحكام قانون رقم 06-01 في ضمان مكافحة فعالة للفساد	د/ موري سفيان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بجاية
15.20 –15.10	مكافحة الفساد على الصّعيد الدولي: إتفاقية الأمم المتحدة نموذجا	د/ إدرنموش أمال	أستاذة محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو

الإعلان عن اختتام فعاليات الملتقى الوطني

الورشة الأولى

رئيس الورشة: د/ بوخرس بلعيد

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	محاربة الفساد الإداري في مشاريع الإستثمار: موازنة بين مبادئ الحوكمة ومتطلبات الرقمنة	أ.د صبايحي ربيعة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	مساعي الجزائر لمحاربة الفساد الإداري في ظل ثقافة الإصلاح والتنمية	د/رحماني حسيبة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة البويرة
10.30 – 10.20	تدابير مكافحة الفساد في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد UNCAC	د/ معلاوي حليمة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة عنابة
10.40 – 10.30	الآليات القانونية للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر	د/ لوني نصيرة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة البويرة
10.50 – 10.40	الرقمنة كآلية للحد من الفساد الإداري في الصفقات العمومية	ط.د / بوزينة محمد د/مالح صورية	طالب دكتوراه أستاذة محاضرة (أ)	جامعة سيدي بلعباس
11.00 – 10.50	إشراك المجتمع المدني في الوقاية من الفساد الإداري: ضرورة تفعيل دور الشبكة الجزائرية للشفافية-نراكم-	موساوي ظريفة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيزي وزو
11.10–11.00	التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد الإداري في القطاع العام	د/ أيت ساحد كهينة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20-11.10	مواجهة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لتخلف النزاهة وقيام الثراء غير المشروع	د/جحيش فؤاد	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو
11.30 –11.20	الفساد الإداري وتأثيره على الأداء التنموي	د/ رابح وهيبة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة بجاية
11.40–11.30	المقاربات والاتجاهات النظرية في تفسير وتحديد أنماط الفساد	د / العيد دحماني	أستاذ محاضر(أ)	جامعة الأغواط
11.50–11.40	تقييم التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري من خلال تبني مشروع الحوكمة الإلكترونية للإدارة العمومية	ط./ فتيحة نوار أ.د/الأمين بلقاضي	طالة دكتوراه أستاذ تعليم عالي	المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة
12:00-11:50	تأثير الفساد الإداري على سياسة التوظيف وأخلاقيات الموظف العام	د/ بوخرس بلعيد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
	مناقشـــة عامـــة			

الورشة الثانية

رئيسة الورشة: د/ سليماني حميدة

جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية في ظل قانون الفساد	د/ أرتباس نذير	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون رقم 23-12 أنموذجا	ط.د/ مختاري عبد القادر أ.د/ محمد عمران بوليفة	طالب دكتوراه أستاذ	جامعة ورقلة
10.30 – 10.20	نظام إسترداد أموال المصادرة من جرائم الفساد: أية فعالية	د/ قردوح ليندة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة جيجل
10.40 – 10.30	تجارب دولية مبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة حالة تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا	د/ عبد الغني حجاب	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مسيلة
10.50 – 10.40	مكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان: قراءة على ضوء إتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته	د/زويش ربيعة	دكتوراه	جامعة الجزائر1
11.00 – 10.50	التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة من منظور الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد	د/ عبد الدايم سميرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	دور السلطة العليا للشفافية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر	د/ شعباني نوال	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11:10	التّبليغ عن جرائم الفساد: أيّ حماية للمبلغين عنها	د/ براهيمي صفيان	أستاذ محاضر (أ)	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.20	الرقمنة كأداة لتعزيز الشفافية: الإستفادة من النموذج السنغافوري لتطوير إستراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر	د/ مفصل يوسف	أستاذ محاضر (ب)	المركز الجامعي إليزي
11:40- 11:30	القانون والتكنولوجيا سندان لمكافحة الفساد الإداري في قطاع التعليم العالي: نحو ضمان جامعة من الجيل الرابع	ط.د/عقبة بوعمرة	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11:50-11:40	تأثير التحول الرقمي على مكافحة الفساد الإداري: من الرقابة التقليدية إلى الإلكترونية	ط.د/ جلال إيمان	طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو
12:00-11:50	دور أخلاقيات الموظف العام في مكافحة الفساد الإداري	د/ سليماني حميدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشـــة عامّـــة

الورشة الثالثة

رئيسة الورشة: د/بومدين سامية

نائب العميد المكلف بعا بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	أ.د /قلي أحمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	تجريم تبييض الأموال كآلية للوقاية من الفساد ومكافحته	د/ أعراب كميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10.20	مدى فعالية العقوبات الجزائية الصادرة ضد مرتكبي جرائم الفساد الإداري	ط.د/ زمورش فرحات	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
10.40 – 10.30	مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في الجزائر: آفاق الشفافية والمساواة	ط.د/عبد الرحيم بسام	طالب دكتوراه	جامعة تيبازة
10.50 – 10.40	رقمنة مرفق الضرائب في الجزائر ودورها في الحد من الفساد الإداري	ط.د/ براهيم تاج أ.د/ شايب صورية	طالب دكتوراه أستاذة	جامعة سيدي بلعباس
11.00 – 10.50	الإدارة الرقمية كخيار إستراتيجي للحد من الفساد الإداري والمالي في الجزائر	د/ بولرباس أوشن ليلى	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	الجزائر والفساد: تحولات قانونية ومؤسساتية	د/ أيت يوسف صبرينة	أستاذ ة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11.10	الإطار القانوني لحماية المبلغين عن جرائم الفساد في منظومة مجلس أوروبا: دراسة تحليلية	د/ مومو نادية ط.د/ كريم عبد الله	أستاذة محاضرة (أ) طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11:30-11:20	مظاهر الفساد الإداري في المستشفيات العمومية	د/ بومدين سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.40-11.30	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	د/ حامل صليحة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:50-11:40	التبليغ عن الفساد في الجزائر: دراسة حالة السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد لسنة 2022	ط.د/جزولي عبد الفتاح	طالب دكتوراه	جامعة تيبازة
12:00- 11:50	عن فشل وسائل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر	ط.د/ شيخي شفيق	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو

مناقشـــة عامـــة

الورشة الرابعة

رئيسة الورشة: د/خليف ياسمين

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.00 – 10.10	الديوان المركزي لقمع الفساد: بين الاستقلالية والصلاحيات المقيدة	أ.د /كسال سامية	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.10 – 10.20	دور الرقمنة في مكافحة الفساد الإداري	د/ حاتم مولود	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.30	دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري: بين التحديات والصعوبات	د/ زياد محمد أنيس	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10.40	الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد في قطاع التعليم العالي: قطاع الخدمات الجامعية أنموذجا	د/ عبد الله بوطبة	أستاذ محاضر(أ)	جامعة قالمة
10.40 – 10.50	استحداث أساليب تحري خاصة لمكافحة جرائم الفساد بين حماية المصلحة العامة وضمان الحقوق الشخصية للأفراد	د/ مبدوعة الأخضر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة بومرداس
10.50-11.00	الركن المادي في جريمة المحاباة	أ.د / تاجر محمد	أستاذ	جامعة تيزي وزو
11.00 – 11.10	دور الشفافية ومؤسسات مكافحة الفساد في تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفساد المالي والإداري- المعوقات والتحديات في الجزائر-	د/ صافي أحمد ط.د/ يزيد محمد أمين	أستاذ محاضر(أ) طالب دكتوراه	جامعة وهران جامعة الجزائر1
11.10 – 11.20	الإخطار كآلية لدعم عمل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	ط.د/ إغيل علي محرز	طالب دكتوراه	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11.30	أسباب الفساد الإداري	د/أيت شعلال لياس	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو
11.30 – 11.40	خصوصية التحري عن جرائم الفساد بين حرمة الحياة الخاصة ومكافحة الفساد	د/ بوزبرة سهيلة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة جيجل
11:40 - 11:50	دور الديوان المركزي لقمع الفساد في مكافحة جرائم الفساد الإداري	د/ خليف ياسمين	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيزي وزو
11:50 -12:00	الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني	أ.د/ حازم بوعاشة ط.د/ ببوخة الصديق	أستاذ طالب دكتوراه	جامعة مستغانم
12:00-12:10	دور الوصاية الإدارية في رقابة نشاط الهيئات المحلية	د/مزياني حميد ط.د/ عصماني صوفيا	أستاذ محاضر(أ) طالبة دكتوراه	جامعة تيزي وزو

الورشة الخامسة

رئاسة الورشة: د/ عميري فريدة

جامعة مولود معمري تيزي وزو - كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الديوان المركزي لقمع الفساد آلية مؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر	أ.د/بلعسلي ويزة	أستاذة	جامعة تيزي وزو
10.20 – 10.10	صور الفساد في الصفقات العمومية و انعكاسه على المال العام	د/ تونسي سعاد	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة معسكر
10.30 – 10.20	تقييم سبل تعزيز مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رؤية قانونية ومؤسساتية	د/ صوالحية عماد	أستاذ محاضر(ب)	جامعة الوادي
10.40 – 10.30	تعزيز دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد عند إبرام عقود الصفقات العمومية-دراسة مقارنة-	د/ بخباز عبد الله	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيارت
10.50 – 10.40	التعاون الدولي لمكافحة الفساد	د/ مطاري هند	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة البويرة
11.00 – 10.50	السياسة الجنائية للحد من جرائم الفساد	د/ بن طالب ليندا	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.10 – 11.00	الإصلاح القانوني والإداري كمدخل لمكافحة الفساد: التجربة الإماراتية نموذجا	د/ مواسي العلجة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11.20 – 11.10	معيار الصفة الخاصة للفاعل في جرائم الفساد على ضوء الأمر رقم 06-01	د/ عبد الحميد عائشة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة الطارف
11.30 – 11.20	الآليات القانونية لمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية	د/ حاج جاب الله أمال	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيبازة
11.40 – 11:30	الإتفاقيات الدولية كآلية للحد من الفساد الإداري	ط.د/ بن رمضانة لمنور	دكتوراه	المركز الجامعي أفلو
11.50 – 11:40	ا الآليات الوقائية والإجرائية المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر	د/ عباشي كريمة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
12:00 – 11:50	الفساد في المنظومة الصحية و أثرة على جودة الخدمة الصحية	د/ عميري فريدة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو

مناقشـــة عامـــة

الورشة السادسة

رئيسة الورشة: د/ بن نعمان فتيحة

التوقيت	عنوان المداخلة	اسم ولقب المتدخل(ة)	الرتبة	الجامعة
10.10 – 10.00	الأساليب المستحدثة لمكافحة جريمة المحاباة في مجال الصّفقات العمومية	د/ زرورو ناصر	أستاذ محاضر(أ)	جامعة تيزي وزو
10:20 – 10.10	الجهود الدولية لمكافحة الفساد	أ.د/ دخلافي سفيان	أستاذ	جامعة تيزي وزو
10.30 – 10.20	قراءة في المادة 119 مكرر من القانون رقم 24-06	د/ أيت مولود سامية	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
10:40– 10.30	الديوان المركزي لقمع الفساد: آلية مستحدثة للبحث والتحري عن جرائم الفساد الإداري	د/ دراني ليندة	أستاذة محاضرة(أ)	جامعة تيزي وزو
10.50 – 10.40	الرقمنة كراهن رقابي على الإدارة المحلية لتعزيز حوكمة العمل الإداري	د/ مقدم فيصل	أستاذ محاضر(ب)	جامعة تيزي وزو
11:00 –10:50	الدّور الرقابي لمجلس المحاسبة	أ.د/ بودربالة إلياس	أستاذ	جامعة خميس مليانة
11.10 – 11.00	إقرار مبدأي المساواة والجدارة في التوظيف كآلية للوقاية من الفساد الإداري في قطاع الوظيفة العمومية	د/ كانش أحمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة ورقلة
11:20 – 11:10	التأصيل المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي والإداري	د/ خميلي صحرة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة عنابة
11.30 – 11.20	محاربة الفساد الإداري وفقا للقانون رقم 21-01 المتعلق بالانتخابات	د/ فارسي جميلة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:40- 11:30	الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد	د/تاجر كريمة	أستاذة محاضرة (أ)	جامعة تيزي وزو
11:50-11:40	الآليات المؤسساتية للحد من الفساد الإداري في الجزائري: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته	د/ دحماني فريدة	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة تيزي وزو
12:00-11:50	الرقابة الإستعجالية على جرائم الفساد: قراءة في إنشاء المفتشية العامة لمصالح الدولة ومهامها	ط.د/ بلمانع حسن	طالب دكتوراه	جامعة الجلفة

مناقشة عامة

ملخص مداخلات المشاركين في الملتقى الوطني
التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري -واقع، تحديات وآفاق-

المحور الأول

ضرورة تدخل القانون الجنائي في مجال الأعمال وفكرة تحقيق الأمن القانوني (عدم الاكتفاء بالحماية القانونية غير الجنائية):

- في المجال الاقتصادي (تجريم الاعتداء على حرية المبادرة والاستثمار...)

ـــــــــ في المجال المالي والتجاري (تجريم الغش الضريبي والجمركي، الاعتداء على النظام المصرفي، جرائم الشركات...).

-في المجال الاجتماعي (تجريم الاعتداء على الحق في العمل وفي الضمان الاجتماعي...).

-وغيرها من المجالات عندما ترتبط ارتكاب الجريمة بسلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة الاقتصادية (كمجال الصحة والبيئة والملكية الصناعية والفكرية...).

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: براهيمي صفيان
الرتبة العلمية: أستاذ محاضرة "أ"
الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
البريد الالكتروني: sofiane.brahimi@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: **التبليغ عن جرائم الفساد: أي حماية للمبلغين عنها**
الملخص:
بحكم أنّ الجزائر ضمن أولى الدول التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تأكيدا على رغبتها في مكافحة الفساد والمفسدين، كان لزاما عليها مسايرة أحكام هذه الإتفاقية من خلال إصدار قانون الوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 الذي تضمن العديد من الأحكام المتعلقة بالفساد بما فيها التدابير الوقائية والردعية، لكن ما يعاب في هذا القانون هو أنه لم يساير بشكل دقيق ما تضمنته الإتفاقية الدولية لمكافحة الفساد لاسيما أنها تعتبر صك عالمي شامل لإستراتيجية مكافحة الفساد اعتمده غالبية الدول في قوانينها الوطنية.

يعد التّبليغ عن الجرائم من أهمّ الواجبات الملقاة على عاتق أيّ فرد من أفراد المجتمع سواء كان هذا الفرد المبلغ هو المجني أو المجني عليه أو أي شخص آخر،

فبالرجوع إلى الأحكام المتعلقة بإجراءات التبليغ عن جرائم الفساد وحماية المبلغين عنها نجد أنها لم تتماشى بتاتا مع أحكام الإتفاقية، مما يستدعي البحث عن مدى فعالية إجراء التبليغ عن جرائم الفساد في مكافحة الفساد الإداري من منظور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: خليف ياسمين
الرتبة العلمية: أستاذة محاضرة "أ"
الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
البريد الالكتروني: yasmine.khelif@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: **دور الديوان المركزي لقمع الفساد في مكافحة جرائم الفساد الإداري**
الملخص:
إلى جانب السلطة العليا للشفافية هناك هيئة أخرى تعمل على الوقاية من الفساد ومكافحته تتمثل في الديوان المركزي لقمع الفساد حيث حدد القانون تشكيلته وطبيعته ومهامه.

استحدث الديوان المركزي لقمع الفساد بموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-426 من أجل تدعيم الجهود الرامية إلى مجارية الفساد بشتى أنواعه كما أن وجوده يساعد ويدعم مهام السلطة العليا للشفافية التي حلت محل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتشكل الديوان المركزي لقمع الفساد من ضباط وأعوان شرطة قضائية موضوعين تحت تصرف الديوان من طرف مصالح وزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية والجماعات المحلية ومن أعوان عموميين لديهم كفاءات مثبتة في مجال مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: عبد الدايم سميرة
الرتبة العلمية: أستاذ ة محاضرة "أ"
الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو.

البريد الالكتروني: samira.abdedaime@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: **التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد الإداري: دراسة من منظور الإتفاقية الإفريقية لمكافحة الفساد**

الملخص:
تعتبر الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحرّرة بالقاهرة، بتاريخ 21 ديسمبر 2010، صادقت عليها الجزائر بموجب مرسوم رئاسي رقم 14-249، مؤرّخ في 08 سبتمبر 2014 وكذا إتفاقية الإتّحاد الإفريقي لمكافحة الفساد والاتفاقية ثمرةً الجهود العربية التي بُذلت من أجل منع الفساد ومكافحته، وتمتاز الإتّفاقية ليس فقط بكونها أوّل صكٍ عربي شاملٍ لمكافحة الفساد، بل أيضًا في اتّساعها وتفاصيل أحكامها، التي تعتبر ذات أهميّةً خاصّةً بالنّسبة للدّول التي لم تنظم إلى الإتّفاقية الدولية لمكافحة الفساد.
وبالتمعّن في جوهر مضمون الإتّفاقية نجد بأنّها تجسّد الإستراتيجية الإفريقية لمكافحة الفساد، فمن جهة عرّفت ماهية الفساد الواجب على المجتمع الإفريقي مكافحته، ومن جهةٍ أخرى حثّت دول أعضائها على تطبيق تدابير وإجراءات واسعة لسدّ منافذ الفساد، فضلاً على أنّها توفّر إطارًا عربيا مهما لتحقيق التّعاون بين دول الأطراف لمكافحة الفساد واسترداد عائدات جرائم الفساد.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: **جلال إيمان**
الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه
الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية**- جامعة مولود معمري تيزي وزو.
البريد الالكتروني: imane.djellal@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: **الفساد الإداري في الجزائر: أثره على الوضع المعيشي ونفور الشباب**

الملخص:
يعد الفساد الإداري من أكبر التحديات التي تواجه العديد من البلدان مهما كانت نسبة تقدمها، فهو يعتبر من أخطر أنواع الفساد على الإطلاق، لما يرتبه من آثار سلبية على الإدارة والمجتمع.
تعتبر الجزائر واحدة من هذه البلدان التي يعاني فيها الشعب من تداعيات الفساد في المؤسسات العامة، فرغم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، فإن الفساد ألقى بظلاله على اقتصاد البلاد، مما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي للعديد من المواطنين، وخصوصا الشباب.
نحاول من خلال هذه الورقة العلمية، البحث في واقع الفساد الإداري في الجزائر، وكيف أثّر بشكل مباشر على حياة المواطنين، بالإضافة إلى تأثيره على نفور الشباب. لنصل في الأخير إلى تقديم حلول للتقليل من هذه الظاهرة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عائشة عبد الحميد
الدرجة العلمية: دكتوراه علوم في القانون الدولي والعلاقات الدولية
الوظيفة الجامعية: أستاذة محاضرة أ
المؤسسة: جامعة الطارف – الجزائر
البريد الإلكتروني: draicha614@gmail.com
محور المداخلة:
عنوان المداخلة: معيار الصفة الخاصة للفاعل في جرائم الفساد على ضوءالأمر 06-01.

الملخـــــص:
تعد الجزائر كباقي الدول تعاني من تفشي ظاهرة الفساد الإداري، مما استوجب علىالمشرع الجزائري تعديل قانون الإجراءات الجزائية التي تضمن إجراءات خاصة للتكفلبالأشكال الجديدة والمستحدثة للإجرام حيث تشمل هذه الجرائم إجراءات خاصة بالتحريوالتحقيق إلى جانب الصفة الخاصة للفاعل والذي غالبا ما يكون موظفا عموميا في ظلالأمر رقم 06-04، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.وعليه، نطرح الإشكالية التالية:
-ما مدى فاعلية توسيع مفهوم الموظف العام في ظل القانون رقم- 06-01، بصفته فاعلا أصليا في هذه النوع من الجرائم؟
وعليه نتناول المداخلة من خلال:
- أولا: معيار التوسع في مفهوم الموظف العام في القانون 06-01.
- ثانيا: إجراءات الضبط والتحري والتحقيق في جرائم الفساد الإداري؟

استمارة المشاركة

الإسم واللقب: صحرة خميلي
الرتبة: استاذة محاضرة -أ-
مؤسسة الانتماء: مخبر القانون، العمران والمحيط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة،الجزائر
التخصص: القانون الدولي الانساني
البريد الالكتروني: sahra.khemili@univ-annaba.dz
المحور الاول: الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الاداري
عنوان المداخلة: التأصيل المفاهيمي لظاهرة الفساد المالي والإداري
الملخص:
تتناول هذه الدراسة الفساد المالي والإداري باعتباره من الظواهر السلبية التي تؤثر بشكل كبير على تقدم المجتمعات وتنميتها، إذ تبرز الدراسة أسباب الفساد ومظاهره في المؤسسات الحكومية والقطاع العام، ودراسة آثاره الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع. يتم من خلال الدراسة استعراض العوامل التي تساهم في انتشار الفساد، مثل ضعف المؤسسات الرقابية والتركيز على المكاسب الشخصية على حساب المصلحة العامة. كما تم تناول التوصيات اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة، مثل تعزيز الرقابة الداخلية وتطبيق القوانين بفعالية .أظهرت الدراسة أن الفساد يُؤدي إلى زيادة التفاوتالاجتماعي، ويؤثر سلبًا على جودة الحياة .لذلك، ضرورة العمل على تعزيز الشفافية وإصلاح النظام **الإداري** من أجل مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: زهرة مناصري
الدرجة العلمية: دكتوراه علوم بجامعة الجزائر3
الرتبة الاصلية: باحثة
التخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية
الجامعة الاصلية: الجزائر3
البريد الالكتروني: zahra.menasri15@gmail.com
محور المداخلة: الإطار المفاهيمي والقانوني للفساد الاداري
عنوان المداخلة: الفساد الإداري وخطره على المجتمع الجزائري
ملخص المداخلة:

يعتبر الفساد من أكثر القضايا المنتشرة في الكثير من الدول، وهو ظاهرة مركبة ومعقدة، إذ يمس كل الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، مما يؤثر على الأمن والسلم المجتمعي، بالأخص الفساد الاداري والذي أضحى ظاهرة أخذت تجتاح الكثير من المجتمعات في الوقت الراهن.

تطرقت في البداية لقضية الفساد الاداري في المجتمعات العربية تحديدا في الجزائر مبرزة وسائله ومخاطره التي تحول دون تنمية المجتمعات ورقيها مستهدفة الفرد والمجتمع مما يؤثر على كيان المجتمع ويعيق أي برامج للتنمية التي تقوم بها الدولة، ضف لذلك يؤثر على مبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخل المجتمع، ولخطورة هذه الظاهرة داخل الجهاز الاداري تطرقت لسبل مكافحتها في الجزائر.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:كيف يؤثر انتشار الفساد الاداري على الفرد والمجتمع الجزائري وما هي السبل لمكافحته؟

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، مخاطر وتحديات الفساد، سبل مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: العيد دحماني

الرتبة: أستاذ محاضر –أ-

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط

البريد الالكتروني: l.dahmani@lagh-univ.dz

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: المقاربات والاتجاهات النظرية في تفسير وتحديد أنماط الفساد.

الملخص:

تهدفهذه الدّراسة تحليل وتفسير ظاهرة الفساد وفق التأصيل النّظري للظّاهرة واستعراضمختلف الرؤى القانونية للهيئات الدولية والوطنية في تشخيصها للفساد ، كما نتطرق ايضا الى ابراز اسباب ومظاهر الفساد بالاعتماد على المقاربات والمداخل المفسرة للفساد، حيث تناولت الدّراسة الفسادكظاهرةاجتماعية هيكلية اثرت في جميعمجالاتالنّشاطالبشري بفعل الانحراف عن مجموع القيم والمبادئ الاجتماعية المتعارف عليها في كل مجتمع بالرّغم من كلالاستراتيجيات التي تبنتها العديد من دول العالم في مكافحة الفساد إلاأنّهابقيت ضعيفة امام خطورةهذهالظّاهرة، حيث يعدّ الفساد السياسي اخطر انواع الفساد لأنّه حاضنة باقي انماط الفساد ،حسب معايير تصنيف الفساد.

الكلمات المفتاحية:الفساد الاداري، الفساد السياسي، القانون، مخاطر الفساد، مكافحة الفساد، انماط الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: فاطمة زيتون

الرتبة: أستاذ محاضر –ب-

المؤسسة الجامعية: معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو.

البريد الالكتروني: f.zitoune@cu-aflou.edu.dz

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: التصدي المؤسساتي لمكافحة الفساد وتعزيز جهود مناهضته

الملخص:

تأكيدا والتزاما منا، أولى المشرع الجزائري بالغ العناية وتعاظمها في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز جهود مناهضته، وذلك من خلال إصداره لقانون الوقاية من الفساد ومكافحته 01/06، المتضمن أليات وتدابير وقائية، وردعية، وحتى عقابية، سواء في القطاع العام أو الخاص، فضلا عن أليات ذات طابع مؤسساتي تتجسد في جانب وقائي، وهو ماي ستدعي بالضرورة إناطة هذا الدّور بهيئات مختصّة، مكمّلة لأجهزة الدّولة التقليدية لحماية المجتمع، من الجريمة المنظمة نزولًا عندَ مقتضيات دوليةوداخلية.

هذا، ورغمَ تعدد وتنوّع الأجهزة المكلّفة بالوقاية وملاحقة آفة الفساد، فإننا آثرنا التركيز على مؤسستين على قدر من الأهمية، على اعتبار أنهما مظهرا نلتطوّر المكوّن المؤسّسات يالوطنيف يمجا لمحاربة الفساد، وهما: **السلطة العليا** للشفافية ومكافحة الفساد - كمظهر أولي، وأخر ردعي قمعي يجسده، **الديوانالوطني** لقمع الفساد.

الكلمات المفتاحية: المكون المؤسساتي،السلطة العليا للشفافية،الديوان الوطني.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بومدين سامية

الرتبة: أستاذة محاضرة –أ-

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية _ جامعة مولود معمري_ تيزي وزو

البريد الالكتروني: samia.boumedine@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الأول

عنوان المداخلة: مظاهر الفساد الإداري في المستشفيات العمومية

الملخص:

يعرف الفساد الاداري على انه كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة لنفسه او جماعته. بمعنى تلك المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته في منظومة التشريعات والقوانين التي تغتنم الفرصة للاستفادة من السلطات الممنوحة له.

يعد الفساد آفة منتشرة في كل المجتمعات ويشمل جميع القطاعات وحتى الحساسة منها كالقطاع الصحي الذي يعتبر بيئة خصبة للفساد بسبب تعقيد أنظمتها وغموضها لدى معظم الناس. حيث يشهد القطاع الصحي تفاعلا يوميا بين مختلف فئات المجتمع والفاعلين في هذا القطاع، وأنه يشهد تداول أموال ضخمة في سبيل المؤسسات الصحية وتجهيزها، ويتعامل بأجهزة ومنتجات أخرى سريعة التلف كالأدوية، لذلك نجد مخاطر وقوع الفساد وانتشاره في هذا القطاع كبيرة مقارنة بقطاعات كثيرة من قطاعات الدولة.

وفي الجزائر اوضاع المستشفيات العامة تلمس عدة مشاكل منها مشكلة تفشي ظاهرة الفساد والتي تعددت اسبابها الى اجتماعية ثقافية او عملية ناتجة على انعدام الرقابة الادارية ووجود فراغات قانونية او عدم وضوحها. وبالتالي يؤدي بالمسؤولين الى استغلال وظيفتهم الطبية السامية لأغراض غير قانونية غير مرغوب فيها في القطاع الصحي.

أمام هذه الاوضاع التي وصلت اليها المستشفيات العمومية بالجزائر والتي لاحظناها بحكم الاستعانة بمثل هذه المرافق، دفع بنا الى **تشخيص مظاهر الفساد الاداري فيها ومدى تفعيل النصوص القانونية لمكافحة هذه الظاهرة في هذا القطاع الحساس**. وهذا ما سنحاوله دراسته في هذه الورقة البحثية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: شهيرة بن النية
الدرجة العلمية: دكتوراه
المؤسسة الجامعية: جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2
البريد الالكتروني: benniachahira7@gmail.com
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الفساد الإداري: الأبعاد، التحديات، والانعكاسات على التنمية
الملخص:

يُعد الفساد الإداري ظاهرة عالمية معقدة ومتنامية، تشكل تحديًا خطيرًا يواجه الدول والمجتمعات على مختلف الأصعدة، نظرًا لتغلغله العميق وتأثيره السلبي على مسارات التنمية المستدامة، ولا يقتصر ضرره على كونه مجرد ممارسات فردية منحرفة، بل يتجسد في منظومة متكاملة تُقوّض أسس الحكم الرشيد، وتهز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وتعرقل تحقيق العدالة الاجتماعية، كما أن انعكاساته الاقتصادية جسيمة، إذ يؤدي إلى هدر الموارد العامة، وتشويه بيئة المنافسة، ونفور الاستثمارات، مما يعطل عجلة النمو الاقتصادي ويُفاقم الفجوات الاجتماعية، لذا فإن الإحاطة بأبعاد الفساد الإداري من حيث مفهومه وأسبابه وأشكاله وآثاره تمثل خطوة أساسية نحو تشخيصه بدقة، ووضع آليات شاملة وفعالة لمكافحته، بما يعزز الشفافية والمساءلة، ويحقق المصلحة العامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الحكم الرشيد، الشفافية، المساءلة، التنمية المستدامة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مريم منومس
الرتبة: أستاذة محاضرة –ب-
المؤسسة الجامعية: جامعة عبد الحميد مهري. قسنطينة02.
البريد الالكتروني: menoumesmeryem@gmail.com
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الفساد الإداري قراءة في المفهوم
الملخص:

تهدف الورقة البحثية الى تسليط الضوء على أحد أهم الظواهر الأكثر انتشارا ليس فقط على الصعيد المحلي بل حتى العالمي انه الفساد الاداري الذي يعتبر من اكبر التحديات التي تواجه الدول فقد أصبح ظاهرة ملازمةللتفاعلاتوالعلاقاتالاجتماعية والاقتصاديةفيمسارحركةالمجتمعاتوحتىالعلاقاتالدولية، لذاحظيتظاهرةالفساد الاداريفيالآونةالأخيرةباهتماماالباحثينفيمختلف الاختصاصاتكالقانونوالاقتصادوالسياسة.وسنحاول من خلال هذه الورقة تقديم قراءة نظرية حول مفهوم الفساد الاداري ،مظاهر التجلي وآثاره على جودة الخدمة العمومية.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد الإداري، الخدمة العمومية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: سعاد تونسي
الرتبة: أستاذة محاضرة –ب-
التخصص: التجريم في الصفقات العمومية
المؤسسة الجامعية: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
البريد الالكتروني: tounsisouad1988@gmail.com
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: صور الفساد في الصفقات العمومية وانعكاساته على المال العام
الملخص:
تعتبر ظاهرة الفساد من القضايا الراهنة على الساحة الدولية و المحلية باعتبارها تشكّل عائق أساسي للتنمية في مختلف مجالاتها، والفساد بأشكاله المختلفة له تأثيرات سلبية كبيرة وعلى جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والسياسية، و من آثاره أنّه يمس جميع مستويات الدولة، إذ يمكن القول أنّه عائق رئيسي أمام تنمية الدول من جميع النواحي باعتباره يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية و يسبّب ضعف في النمو الاقتصادي، بحيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويضعف الآثار الايجابية لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.
فالجريمة أصبحت في عصر العولمة ترتكب من طرف موظفي الدولة فيما يعرف بإجرام السلطة، من خلال انحراف وظائف الأصلية للدولة عن الغرض الأساسي لها وهو خدمة المصلحة العامة لتحقيق منافع خاصة، لذلك فالفساد أصبح قضية دولية تستلزم للسيطرة عليها وضع استراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهته.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: أرتباس ندير
الرتبة: أستاذ محاضر "أ "
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: nadir.artbas@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية في ظل قانون الفساد
الملخص:
في إطار مكافحة جرائم الفساد، نص المشرع الجزائري من خلال القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على مختلفالجرائم المتعلقة بالفساد، وقد جاء ذلك بالباب الرابع من هذا القانون والمعنون بـ"*التجريم والعقاب وأساليب التحري*".
ولما كانت الصفقات العمومية تشكل أهم مسار تتحرك فيه الأموال العامة والوسيلة القانونية التي وضعها المشرع في يد الإدارة العمومية منأجل تسيير هذه الأموال فإنها تعد بذلك المجال الخصب للفساد بكل صوره.
وتبعا لذلك فقد نص قانون مكافحة الفساد على مختلف صور الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية من خلال كل من: المادة 26 فقرتين 1و2 التي جاءت تحت عنوان "الامتيازات غير المبررة في مجال الصفقات العمومية" –المادة 27 التي جاءت تحت عنوان " الرشوة في مجال الصفقات العمومية" إضافة إلى مانصت عليه المادة 35 والمتعلقة بجريمة أخذ فوائد بصفة غير قانونية والتي تعد صورة من صور الجرائم المتعلقة بالصفقات العمومية.

الإشكالية: ماهي أحكام جرائم الصفقات التي جاء بها قانون مكافحة الفساد والأساليب التي استحدثها هذا الأخير لقمع هذا النوعمن الجرائم؟

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: هاملي محمد
الرتبة: بروفيسور
المؤسسة الجامعية: معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بمغنية
البريد الالكتروني: hamli_m@yahoo.fr
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: آلية التصريح بالممتلكات في ضوء الإصلاحات التشريعية في الجزائر
الملخص:

تعتبر آلية التصريح بالممتلكات من أهم الآليات القانونية والإدارية لمكافحة الفساد. وقد جرى استحداث هذه الآلية لأول مرة في الجزائر بموجب الأمر رقم 97-04، والذي لم يلبث أن تم إلغاؤه، لتعوض بآلية بديلة أتى بها الأمر رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، حيث جاء هذا الأخير امتثالاً للالتزامات الدولية التي صادقت عليها الجزائر مطلع الألفية الجديدة. غير أن الملاحظ أن الأحكام التي تضمنها الأمر المذكور فيما يتعلق بالتصريح بالممتلكات اكتنفها الكثير من الغموض، لدرجة أنها حالت دون تطبيق أحكامه بفعالية. وكان يجب انتظار اعتماد التعديل الدستوري لسنة 2020 ليتم رفع بعض مواطن القصور، سواء من خلال المادة 24، أو من خلال استحداث السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد، والتي جاء قانونها رقم 22-08 بالعديد من الحلول لمواطن القصور التي اعترت الأمر رقم 06-01.

ففيما تكمن مواطن القصور التي اعترت الأمر رقم 06-01؟ وما هي الحلول التي تم استحداثها عقب تبني التعديل الدستوري لسنة 2020؟ تلكم هي النقاط التي سيسلط عليها الضوء بموجب هذه الدراسة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: تونسي سعاد
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
التخصص: التجريم في قانون الصفقات العمومية
المؤسسة الجامعية: جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر
البريد الالكتروني: t.souad@univ-mascara.dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: صور الفساد في الصفقات العمومية وانعكاساته على المال العام
الملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد من القضايا الراهنة على الساحة الدولية و المحلية باعتبارها تشكّل عائق أساسي للتنمية في مختلف مجالاتها، والفساد بأشكاله المختلفة له تأثيرات سلبية كبيرة وعلى جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والسياسية، و من آثاره أنّه يمس جميع مستويات الدولة، إذ يمكن القول

أنّه عائق رئيسي أمام تنمية الدول من جميع النواحي باعتباره يؤثر على أداء القطاعات الاقتصادية و يسبّب ضعف في النمو الاقتصادي، بحيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار، ويزيد من تكلفة المشاريع، ويضعف الآثار الايجابية لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية.

فالجريمة أصبحت في عصر العولمة ترتكب من طرف موظفي الدولة فيما يعرف بإجرام السلطة، من خلال انحراف وظائف الأصلية للدولة عن الغرض الأساسي لها وهو خدمة المصلحة العامة لتحقيق منافع خاصة، لذلك فالفساد أصبح قضية دولية تستلزم للسيطرة عليها وضع استراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهته.

الفساد له صور متعدّدة ويمّس كافة الميادين وفي مجال الصفقات العمومية يعتبر أخطرها نظرا لارتباطه المباشر بالسياسة المالية للدولة، لا سيّما وأنّ الصفقات العمومية وسيلة أساسية لتجسيد المشاريع وتحقيق التنمية الشاملة للدولة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: باديس علي
الرتبة: طالب دكتوراة
المؤسسة الجامعية: جامعة بجاية
البريد الالكتروني: ali.badis@droit.univ-bejaia.dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم": مقدمة لإصلاح المرفق العام
الملخص:

تتمحور إشكالية المداخلة حول مدى قدرة الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" في تحقيق إصلاح إداري للمرفق العام؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية، نقترح الخطة الأولية التالية:

المحور الأول: مدخل إلى الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"

أولا: نشأة الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"

ثانيا: تعريف الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"

المحور الثاني: استراتيجيات الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم" في إصلاح المرفق العام

أولا: اعتماد مبدأ التشاركية في مكافحة الفساد الإداري

ثانيا: اعتماد آلية الإدارة الرقمية في التبليغ عن جرائم الفساد

الكـــلمات الدالـــة: الشبكة الجزائرية للشفافية "نراكم"؛ الفساد الإداري؛ الإصلاح الإداري للمرفق العام.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بومدين سامية
الرتبة: أستاذة محاضرة " أ "
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: samia_boumedine@yahoo.fr
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: مظاهر الفساد الإداري في المستشفيات العمومية
الملخص:

تشهد المستشفيات العامة في الجزائر عدة مظاهر للفساد الإداري، أبرزها الرشوة والاختلاس والتلاعب في التوظيف وسوء التسيير، تؤدي هذه الممارسات إلى تراجع جودة الخدمات الصحية وانتشار الإهمال.
رغم وجود قوانين ونصوص تنظيمية لمكافحة الفساد في الجزائر، مثل قانون مكافحة الفساد والمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، إلا تفعيلها في المستشفيات العامة يبقى محدودا، ضعف الرقابة، غياب آليات تنفيذ فعَالة، وتراخي في تطبيق العقوبات تجعل هذه النصوص غير كافية عمليا للحد من الفساد الاداري، خاصة في مايتعلق بالرشوة، المحسوبية، وسوء تسيير الموارد.
الكلمات المفتاحية: الفساد، المستشفى العام، الرشوة، مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عميري فريدة
الرتبة: أستاذة محاضرة "أ"
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: farida.amiri@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الفساد في المنظومة الصحية وأثره على جودة الخدمة الصحية
الملخص:

يعد الفساد الإداري في القطاع الصحي من أبرز العوائق أمام تقديم خدمات صحية عادلة وفعالة، تتعدد مظاهره ما بين الرشوة، والمحسوبية وسوء استغلال الموارد والتوظيف غير الكفء، والتلاعب في العقود والمشتريات.

يؤدي هذا الفساد إلى تدهور جودة الخدمات الصحية من خلال نقص الادوية والمعدات، انخفاض كفاءة العاملين، التمييز في تقديم الخدمات، وزيادة التكاليف، مما يعكس سلبا على صحة المواطنين وثقتهم في النظام الصحي، والفساد الإداري في المنظومة الصحية لا يهدد فقط كفاءة وجودة الخدمات، بل يهدد أيضا الحق الأساسي للمواطنين في الحصول على رعاية آمنة وعادلة، ولمعالجة هذا الخطر يجب اعتماد الشفافية وتفعيل الرقابة، وتوظيف التكنولوجيا، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز المشاركة المجتمعية، بما يساهم في بناء نظام صحي نزيه وعادل يخدم الجميع بكفاءة، فالإصلاح الجاد يتطلب إرادة سياسية، مشاركة مجتمعية، ونظام رقابي صارم للحد من الفساد وتحقيق العدالة الصحية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: رابح وهيبة
الرتبة: أستاذة محاضر ة "أ"
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية
البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: الفساد الإداري وتأثيره على الأداء التنموي البشري
الملخص:

يشكل الفساد الإداري عائقا كبيرا أمام تقدم البرامج التنموية بشكل عام ومشاريع التنمية المستدامة بشكل خاص، بحيث أن إنجاز هذه المشاريع والبرامج وتجسيدها ضمن استراتيجيات وسياسات الحكومات ينبغي أن يتم ضمن أطر مالية وبشرية وفنية متخصصة ووفق رؤية سليمة ترجع بالإيجاب على مختلف القطاعات.

إن رغبة الحكومات وبالأخص الجزائر في القضاء على ظاهرة الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص، تجسدت من خلال وضعها لترسانة قوية من القوانين والتشريعات المستمدة من المجتمع الدولي، وإن يعكس ذلك إرادة الدولة السياسية في القضاء على الفساد الذي من شأنه التأثير على قطاعات الدولة وإنقاص مؤشرات التنمية فيها، وهو ما لا يخدم المجتمع.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بلميلود عبد الناصر
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني:abdenasser.bemihoub@ummto/dz
محور المداخلة: المحور الأول
عنوان المداخلة: تحديد مفهوم الموظف العمومي وعلاقته بتجريم أفعال الفساد الإداري في التشريع الجزائري
الملخص:

تم الربط بين مفهوم الفساد الإداري ومفهوم الموظف العمومي الذي يتمتع بسلطة غرضها هو تحقيق المصلحة العامة، غير أنه حين لا يحترمها، بل يستعمل هذه السلطة لخرق القانون بهدف تحقيق مصلحة خاصة. منه، يُعَدّ الموظف العمومي حجر الزاوية في تحقيق المصلحة العامة، إذ منحت له سلطات وصلاحيات قانونية لتنفيذ السياسات العامة وخدمة الصالح العام. ومع ذلك، عندما يستغل هذا الموظف هذه السلطات والصلاحيات لتحقيق منافع شخصية، يجعل من سلوكه فساد إداري. هذا الربط بين مفهوم الفساد الإداري ومفهوم الموظف العمومي يظهر بوضوح في التشريعات التي تهدف إلى مكافحة الفساد، منها القانون رقم 06-01، منه تبرز الإشكالية البحثية لهذا، **بخصوص تأثير مفهوم الموظف العمومي في التشريع الجزائري على تحديد نطاق تجريم أفعال الفساد الإداري؟**

المحور الثاني

الإسم واللقب: ربيعة صبايحي
الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
المِؤهل العلمي: دكتوراه في القانون + التأهيل الجامعي+ درجة أستاذية
التخصص: القانون العام
مؤسسة العمل: كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة مولود معمري - تيزي وزو.
البريد الإلكتروني: rabea.sbaihi@ummto.dz
عنوان المداخلة: محاربة الفساد الإداري في مشاريع الاستثمار: موازنة بين مبادئ الحوكمة ومتطلبات الرقمنة

ملخص:

اهتمت الجزائر بمشاريع الاستثمار المختلفة الأحجام لأهميتها وقدرتها على تحقيق الكفاءة وضمان التوازنات العامة الاقتصادية للدولة وتحقيق الرفاهية من الناحية الاجتماعية، غير أن سعي الجزائر نحو ترقية هذه المشاريع لتجسيد الأهداف السالفة مرهون في كل مرّة بمستوى المؤسسات حاملة هذه المشاريع، بحيث يشترط أن تكون هذه المؤسسات مؤهلة لاقتحام الأسواق المحلية والأجنبية، ويبقى هذا الشرط لوحده غير كاف، حيث يشترط فوق ما تقدم أن تكون بيئة الاستثمار ملائمة ونزيهة بكل مكوناتها سواء تعلق الأمر بالإدارات والهيئات التي تسهر على تسيير وتنظيم وضبط نشاط الاستثمار أو المؤسسات ذاتها حاملة المشاريع، لأن إصابة واحدة من هذه الجهات بوجه من أوجه الفساد له أثار وخيمة على سيرورة النشاط الاستثماري وكفاءته ناهيك عن تداعياته على الاقتصاد الوطني .

بناء عليه، فانّ إستراتيجية الدولة لضمان نزاهة بيئة الإستثمار-على غرار كل دول العالم- تحتم في عصرنا الحالي توظيف تكنولوجيا الاعلام والاتصال من أجل بيئة كاملة ومتكاملة وبسط عاملي النزاهة والشفافية في كل المعاملات ذات الصلة بمشاريع الاستثمار، تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول: **مدى تمكن الجزائر من خلق قنوات استثمار رقمية جديرة بتجاوز أوجه الفساد وضمان الشفافية والنزاهة بما يحقق المساواة بين المستثمرين؟ وقمنا بتحليل هذه الاشكالية من خلال محورين.**

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: مخلوفي مليكة
الرتبة العلمية: أستاذ محاضرة "أ"
الهيئة المستخدمة: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
البريد الالكتروني: makhloufimalika19@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: **تدابير حماية مبلغين جرائم الفساد على ضوء الإتفاقيات الدولية والقانون الوطني**

الملخص:

وعيا بأهمية إجراء التبليغ في مكافحة الفساد واسترداد عائداته حظي المبلغين عنه بحماية قانونية تؤمنهم من كافة المخاطر المحتملة التي قد يتعرضون لها من قبل مجرمي الفساد، ومن ذلك ما نصّت عليه المادة (24) من الإتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والمادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي حثت دول الأطراف فيها على اعتماد تدابير مناسبة في قوانينها الداخلية وفي حدود إمكانياتها توفر حماية فعالة للمبلغين وعائلاتهم وكل شخص ذو صلة بهم مهدد بالانتقام.

وفي إطار التشجيع على الكشف عن جرائم الفساد والإبلاغ عنها نصّت الإتفاقية ذاتها على ضرورة اعتماد برامج وإجراءات تكفل حماية الشهود والخبراء والضحايا، كتوفير الحماية الجسدية لهم، تحويل مكان إقامتهم، عدم الكشف عن هويتهم، كما نصت على ضرورة تشجيع التعاون بين السّلطات الوطنية المعنية بالتّحقيق وملاحقة مجرمي الفساد في بعض القطاعات الحساسة بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: وعرابعبد المجيد
الرتبة العلمية: دكتوراه
الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق جامعة - الجزائر1- بن يوسف بن خدة.
البريد الالكتروني: a.ouarab@univ-alger.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: مقاربة جديد لمحاربة الفساد الاداري

الملخص:

لقد ادى الانتشار الواسع لظاهرة الفساد الاداري الى قيام العديد من دول العالم من بينها الدولة الجزائرية الى تكثيف جهودها الوطنية، من خلال العمل على استحداث آليات مؤسساتية مختصة في مكافحة الفساد على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في ظل القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه.

ولقد تم ترقية هذه الهيئة بموجب صدور الدستور الجزائري لسنة 2020 إلى السطلة العليا للشفافية والوقاية الفساد ومكافحته، وتم تجهيز بترسانة قانونية وصلاحيات وظيفية واسعة تساعدها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه لفساد بكل كفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، مكافحة الفساد، السطلة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، الصلاحيات الوظيفية.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: **مختاري عبد القادر**
الرتبة العلمية: طالب الدكتوراه
الهيئة المستخدمة: **جامعة قاصدي مرباح / ورقلة (الجزائر)**
البريد الالكتروني:mokhtari.abdelkader@univ-ouargla.dz
محور المداخلة: المحور الثاني.
عنوان المداخلة:**الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون 12/23 – أنموذجا-**

الملخص:

يعتبر الفساد من أخطر الجرائم التي تمس أمن الدول وتهدد استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو عقبة أمام التنمية والتطور، كما يعد ظاهرة دولية تعاني منها المجتمعات، مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود للوقاية منه والحد من انتشاره.

والجزائر أولت لموضوع الفساد أهمية خاصة حيث اعتبرت مكافحته والحد منه أساسا لبناء دولة الحق والقانون،كما اتخذته التزاما وطنيا ودوليا، ويظهر ذلك جليا من خلال جهودها في مجال الوقاية منه ومكافحته، ومصادقتها على مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادق عليها بتاريخ 19 أفريل 2004، كما حرصت على الوفاء بالتزاماتها بالعمل على مواءمة منظومتها القانونية والمؤسساتية مع ما يتماشى مع المستجدات الدولية والوطنية.

ويعد مجال الصفقات العمومية أرضا خصبة لانتشار الفساد الإداري بالنظر لتأثيره على القطاع العام والمالية العامة للدولة فاتجهت سياسة الدولة لعصرنته من خلال **الرقمنة**، بداية من 2010 بإصدار اول تشريع للصفقات العمومية بالجزائر وصولا الى القانون رقم 12/23، لمحاصرة الفساد الإداري والحد من هدر المال العام.

لذا جاءت مداخلتي هاته والموسومة **" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون 23/ 12 – أنموذجا - "**

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الرقمنة، الصفقات العمومية، البوابة الالكترونية، الإدارة الالكترونية.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: بوزينة محمد / أ. مالح صورية
الدرجة العلمية: طالب دكتوراه السنة الثالثة / أستاذة محاضرة "أ"
التخصص: قانون عام
الهيئة المستخدمة: جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
البريد الالكتروني: mohamed.bouzina@univ-sba.dzm.sousou1989@gmail.com

محور المداخلة:سبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته

عنوان المداخلة: الرقمنة كآلية للحد من الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية

ملخص المداخلة:

نظرا لارتباط الصفقات العمومية بالمجال الاقتصادي وتعلقها بالمال العام كان على الحكومة الجزائرية ايجاد سبل وآليات لضمان نجاعة الصفقات المبرمة والقضاء على أشكال الفساد المرتبطة بها، ولعل أبرز الآليات التي تبناها المشرع الجزائري في هذا المجال رقمنة الصفقات العمومية، حيث نجد المشرع الجزائري ولأول مرة ينص عليها في صلب النص، وما هو إلا محاولة منه لتكريس مبادئ الشفافية والإصلاح الإداري في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية-الفساد الإداري-الرقمنة- الإصلاح الإداري.

استمارة المشاركة

الإسم واللقب: إلياس بودربالة

الدرجة العلمية: أستاذ التعليم العالي

الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة**

البريد الإلكتروني: i.bouderbala@univ-dbkm.dz

مداخلة بعنوان: الدور الرقابي لمجلس المحاسبة

وضمن المحور الثاني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني.

الملخص:

لقد حضي موضوع مكافحة الفساد باهتمام كبير على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فلاتكاد تخلو برامج الحكومات المختلفة من التركيز على الإصلاح الإداري بغية مكافحته والحد منه، فهومن أهم القضايا والمشكلات التي أجمعت تقارير الخبراء على ضرورة معالجته في الأقطار النامية إذاأريد للتنمية أن تتحقق في هذه الأقطار، و لقد كان المشرع الجزائري من الأوائل الذين دقوا ناقوس خطرهذه الظاهرة، فالجزائر كانت السباقة في المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2004، كما كانت من أوائل الدول التي كيفت قوانينها الداخلية مع هذه الاتفاقية بسن قانون مستقل لمكافحةالفساد سنة 2006، والواقع أن المشرع أعطى أهمية كبيرة لمكافحة الفساد الإداري في سياسته التشريعية الجنائية والإدارية،كما استحدث عدة هيئات منها مجلس المحاسبة، كما قام كذلك بتفعيل دور الكثير من أجهزة الرقابةلمحاصرة هذه الظاهرة ومقاومتها، وتوفير الثقة في مؤسسات الدولة والمساعدة على استعمال الموارد العمومية بفعالية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: زرورو ناصر

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر (أ)

الهيئة المستخدمة: **جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية**

البريد الإلكتروني: nacer.zeroro@ummto.dz

عنوان المداخلة: الأساليب المستحدثة في مكافحة جريمة المحاباة في مجال الصفقات العمومية.

ملخص:

تعتبر جريمة منح امتيازات غير مبرر من الجرائم المستحدثة التي كرسها قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، التي تم نقلها من تقنين العقوبات بإلغاء المادة 128 مكرر.

من أهم جرائم منح الامتيازات غير مبررة نذكر **جريمة المحاباة** التي تقوم على مخالفة الأحكام التشريعية والتنظيمية من قبل **موظف عمومي** أوكلت له مهمة إدارة **الصفقات العمومية** والعمل للحفاظ على المال

العام، لكن يخون هذه الثقة بمنح امتيازات غير مبررة للغير دون وجه حق متجاوزا لصلاحياته، مما يجعل من هذا التصرف جريمة اعتبرها المشرع كآلية ردعية لحماية الصفقات العمومية

والأكثر من ذلك **استحدث أساليب التحري الجديدة** للكشف عن هذه الجرائم ومنها جريمة المحاباة التي نحن بصدد دراستها، والغرض من كل هذا هو استئصال **الفساد المالي والإداري** وردع المفسدين نظرا لأثارها الوخيمة على **الاقتصاد الوطني بل والتنمية** بكل إبعادها.

من خلال هذا التقديم البسيط تتجلى لنا الإشكالية الآتية: ما هي جريمة المحاباة وكيف حاول المشرع الجزائري مكافحتها من خلال الأساليب المستحدثة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا معالجتها من خلال محورين أساسين:

المحور الأول: جريمة المحاباة في قانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

المحور الثاني: أساليب البحث والتحري الخاصة في مجال مكافحة جريمة المحاباة.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: جحيش فؤاد

الدرجة العلمية: دكتوراه

الرتبة: أستاذ محاضر قسم "ب"

التخصص: القانون العام (التخصص الدقيق: القانون الجنائي والعلوم الجنائية)

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو

البريد الالكتروني: fouad.djehaiche@ummto.dz

المحور الثاني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني

عنوان المداخلة: مواجهة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته لتخلف النزاهة وقيام الثراء غير المبرر.

ملخص:

قد يعتبر الفساد الإداري والمالي في الدولة بمثابة الورم المجتمعي غير المقدور على مواجهته واقعا وقانونا، وهو ما جعل من النصوص القانونية إن الإتفاقية الدولية والوضعية الوطنية تتسابق في كل مرة من أجل البحث عن سبل المواجهة عبر الوقاية والمكافحة معا، وهو ما جعل المشرع الدستوري الجزائري يتدخل ليدستر السلطة العليا ويجعلها مؤسسة راقية سامية تختص بهذه المواجهة المذكورة، فكانت بمثابة السلطة العليا المستقلة المشتغلة على تحقيق النزاهة أولا والحيلولة دون وقوع الثراء غير المبرر ثانيا، ولعل كل ما يحيط بذلك هو الهدف من دراسة موضوع الحال حتى نحيط بكل جوانبه المفاهيمية والهيكلية وكذا الصلاحيات ذات الصلة.

الكلمات المفتاحية:السلطة العليا، فساد، وقاية، مكافحة، شفافية، نزاهة، ثراء غير مبرر.

استمارة المشاركة

اللقب والإسم: شعباني نوال

الدرجة العلمية: دكتوراه في العلوم

الرتبة: أستاذة محاضرة (ب)

التخصص: المسؤولية المهنية

المؤسسة الجامعية: جامعة مولود معمري- تيزي وزو

البريد الإلكتروني:nawal.chabani@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: دور السلطة العليا للشفافية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر

ملخص:

يعتبر الفساد الإداري من أشد الظواهر فتكا بالدول من الناحية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك سعت الجزائر- كغيرها من الدول التي تتجه نحو تكريس مبدأ الشفافية والنزاهة في شتى القطاعات- إلى إيجاد الحلول القانونية والمؤسساتية الملائمة لمكافحة الفساد.

من بين أهم الآليات التي جاء بها المشرع الجزائري، إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والتي أقرها المؤسس الدستوري بموجب التعديل الطارئ في 2020.

وفي هذا الصدد، سينصب البحث حول تحديد الإطار القانوني لهذه السلطة، من خلال تشكيلتها وتنظيمها وصلاحياتها، إضافة إلى بيان مدى فعالية الدور الذي تلعبه في مكافحة الفساد في الجزائر.

استمارة المشاركة

الإسم واللقب: أيت يوسف صبرينة زوجة أيت بن أعمارة
الرتبة: أستاذة محاضرة أ
المحور الثاني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الاداري
عنوان المداخلة:الجزائر والفساد:تحولات قانونية ومؤسساتية

ملخص:

تعتبر ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه الجزائر، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقرار البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالفساد في الجزائر يشمل مجموعة واسعة من الأفعال غير القانونية، مثل الرشوة، الاختلاس، تبييض الأموال، والمحسوبية، وهو يعوق التقدم والتطور في مختلف القطاعات.

في إطار محاربة الفساد، شهدت الجزائر مجموعة من التحولات القانونية والمؤسساتية الهامة التي تهدف إلى الحد من هذه الظاهرة. في هذا السياق، تم تعديل العديد من القوانين الخاصة بمكافحة الفساد، بدءًا من قانون مكافحة الفساد 2006الذي شكل نقطة انطلاق لمواجهة الفساد بشكل قانوني. تم تعزيز هذا القانون لاحقا بسلسلة القانون من التعديلات2015،2019 في حيث تم توسيع نطاق الجرائم الفاسدة، مثل تبييض الأموال، وأصبح هناك تشديد على العقوبات المقررة ضد المتورطين في هذه الجرائم. كما تم وضع آليات لاسترجاع الأموال المنهوبة من الخارج وتوسيع دور الهيئات الرقابية

على المستوى المؤسسي، تم تعزيز دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، **وه**ي الهيئة المسؤولة عن تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية. كما تم تقوية الرقابة على الصفقات العمومية لضمان تطبيق مبدأ الشفافية في التعاملات المالية والإدارية. إضافة إلى ذلك، كان هناك تركيز على استقلالية القضاءفي الجزائر، حيث تم تعديل قانون الإجراءات الجزائيةلتسريع المحاكمات وتوفير بيئة قضائية مستقلة، على الرغم من أن التطبيق الفعلي ما زال يواجه بعض التحديات

ورغم هذه التعديلات الإيجابية، إلا أن الفساد في الجزائر ما يزال يشكل عقبة كبيرة في طريق التنمية، حيث تواجه البلاد العديد من التحديات مثل **ضعف تطبيق القوانين**، و**التواطؤ بين بعض الجهات الحكومية**، و**الضغوط السياسية** على الجهاز القضائي. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال **دور المجتمع المدني** والإعلام محدودًا في مكافحة الفساد، مما يؤثر على فعالية الآليات الرقابية.

وعليه الإشكالية التي يمكن طرحها:هل الإجراءات القانونية والإصلاحات المؤسسية كافية لتحقيق نتائج ملموسة، أم أن هناك حاجة إلى تغييرات جذرية في الثقافة السياسية والإدارية للحد من هذه الظاهرة بشكل فعّال؟

استمارة المشاركة

اللقب والإسم: أعراب كميلة
الرتبة العلمية: دكتوره
الوظيفة: أستاذة محاضرة "أ"
المؤسسة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري
البريد الإلكتروني: kamila.arab@ummto.dz

لغة المداخلة: اللغة العربية
المحور الثاني: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني
عنوان المداخلة: جريمة تبييض الأموال
ملخص:
عرفت جريمة تبييض الأموال انتشارا واسعا عبر العالم بسبب تحرير حركة رؤوس الأموال وتطور الوسائل المستعملة في ميدان المعلومات والاتصالات، فتعتبر هذه الجريمة من أخطر الجرائم التي تهدد الأمن الدولي والمحلي باعتبارها من الجرائم العابرة للحدود الوطنية.
لا تسجل عمليات تبييض الأموال في حسابات الدولة إذ تتم بعيدا عن أجهزة الدولة إذ تمثل مصدر الأموال القذرة التي يتبين محاولة تبييضها وذلك بإجراء عليها مجموعة من العمليات المالية والعينية لتغيير صفتها غير المشروعة إلى مشروعة لتبدوا كاستثمارات قانونية تعود بالنفع عليهم في نهاية المطاف.
لذلك نطرح الإشكالية التالية: في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى مكافحة جريمة تبييض الأموال فما هو مفهوم هذه الجريمة وكيف جرمها المشرع الجزائري؟
للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى مفهوم جريمة تبييض الأموال (المبحث الأول)، ثم تجريم جريمة تبييض الأموال (المبحث الثاني).

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بلعبدي زكية
الرتبة: طالبة دكتوراه
المؤسسة الجامعية: جامعة وهران 2 محمد بن احمد
التخصص: علوم سياسة،إدارة عامة وتنمية محلية
البريد الالكتروني: sanazakia10@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: دور لجان التحقيق في الجزائر في مجال مكافحة الفساد
الملخص:
للبرلمان وظيفتين وظيفة تشريعية ووظيفة رقابية، وتتنوع الوسائل الرقابية التي يمارسها البرلمان من اجل مراقبة عمل الحكومة من وسائل رقابية مرتبة للمسؤولية السياسية إلى وسائل رقابية غير مرتبة للمسؤولية السياسية، ومن بين أهم وسائل رقابة البرلمان على الحكومة غير المرتبة للمسؤولية السياسية نجد لجان التحقيق البرلماني الذي ينشئها البرلمان من اجل كشف العيوب و الاختلالات التي تعتري الجهاز الحكومي في الدولة واستظهار ما يهمه من حقائق في قضايا ذات مصلحة عامة، ولعل أهم هاته القضايا التي تعتبر ذات مصلحة عامة كل ما يتعلق بقضايا الفساد على مختلف صوره وأشكاله سواء الفساد المالي أو السياسي أو الاقتصادي وغيرها من الصور الأخرى للفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مبدوعــة الأخضر
الرتبة: أستاذ محاضر "أ"
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
البريد الالكتروني: l.mebdoua@univ-boumerdes.dz
محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: إستحداث أساليب تحرّي خاصة لمكافحة جرائم الفساد بين حماية المصلحة العامة وضمان الحقوق الشخصية للأفراد

الملخص:

نظرا لخطورة جرائم الفساد وتشابكها، وأمام قصور أساليب البحث والتحري التقليدية وعدم كفايتها ونجاعتها في الكشف عن الجرائم الخطيرة، إستحدث المشرع الجزائري بموجب القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أساليب تحري خاصة تتماشى والطرق الإجرامية المتطورة والمتبعة وذلك لتعزيز وتوسيع صلاحيات رجال الضبطية القضائية رغم الجدل الذي أثارته حول مدى مشروعيتها في ظل مساسها بالحقوق الشخصية للأفراد وحرياتهم.

وتتركز الدراسة ابتداء على الإطار المفاهيمي للبحث والتحري حيث نتطرق من خلاله لمفهوم التحري وذلك بتعريفه وتبيان أهم الخصائص القانونية المميزة له، مع الإشارة إلى أهميته من الناحية القانونية والجدل الدائر حول مدى مشروعيته، كما نشير إلى صور أساليب التحري الخاصة المستحدثة للكشف عن جرائم الفساد ومكافحتها من التسليم المراقب مرورا إلى الترصد الإلكتروني وكذلك الإختراق أو التسرب وذلك من خلال تعريف كل أسلوب والإحاطة بالضوابط القانونية المقيدة لحق اللجوء إليه، لنصل في الأخير إلى خاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المطروحة في هذا الصدد ومن أهمها ضرورة التوفيق أو الموازنة بين الحقوق والحريات الشخصية للأفراد وبين المصلحة العامة التي تحميها الدولة.

الكلمات المفتاحية:جرائم الفساد؛ أساليب التحري الخاصة؛ الحريات الشخصية؛ مكافحة الفساد؛الترصد الإلكتروني.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بساس أحمد

الرتبة: >أستاذ، مستشار جبائي معتمد من طرف المديرية العامة للضرائب، مفتش رئيسي للضرائب سابقا، محقق في التسيير بالمفتشية العامة للمصالح الجبائية سابقا.

المؤسسة الجامعية: مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البريد الالكتروني: ah.bessas@lagh.univ.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: عرض التجربة الجزائرية في مكافحة الفساد المالي والإداري

الملخص:

إن ظاهرة الفساد الإداري أصبحت ظاهرة عالمية متفشية بمستويات واسعة في كثير من دولالعالم خصوصا منها المتخلفة، كما أن حجم الفساد العالمي ارتفع في السنوات الأخيرة وأصبح في تزايد خطير والأخطر من هذا أن الفساد بشكل عام والفساد الإداري بشكل خاص أصبح يهدد مؤسسات الدولة وقواعدها، لما يترتب عنه من آثار سلبيةحيث تمثل هذه الظاهرة إحدى القضايا الكبرى التي تحتل اهتمام المواطنين في جميع دول العالم، وأحد أبرز وأخطر المشكلات التي اتفقت تقارير الخبراء والمختصين على ضرورة مكافحتها وعلاجها، وذلك لما لها من قدرة على انتهاك للقيم والمعايير الأخلاقية من جهة، وماتسببه من مخاطر على استقرار المجتمعات وأمنها من جهة أخرى.

ولعل ما أفصحت عنه بعض وقائع قضايا الفساد المالي و الإداري خلال السنوات الأخيرة في العديد من البلدان بما فيها الجزائر التي لا تـــزال تـتـخـبـط فـي جحـيم الـفســاد الإداري بتغلغله في كافة مناحي حياتنا الاقتصادية والسياسية، وانعكاسه على الجوانب الاجتماعية والدليل على ذلك الرتبة المتأخرة التي تصنف فيها الجزائر من خلال التقارير السنوية التي تصدر عن المنظمات الدولية التي أكدت تفاقم الفساد في جميع أجهزة الدولة على المستوى السياسي، الإدارات العمومية، والمؤسسات الخاصة وغيرها، مما جعل مــكافحة الـــفساد الإداري أحـد أهـم اهتمامات الـــدولة ومـن ضـمن أولـويـاتـها وهذاما دفعها إلى إيجاد أساليب من أجل الحد من هذه الظاهرة، وذلك من خلال مصادقتها على مجموعة من الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19أفريل2004 بموجب مرسوم رئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلاله إصدار مجموعة من القوانين للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في القانون 01/06 الصادر في 2006/04/02، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، والمرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريحات بالممتلكات، والمرسوم 415/06 المتضمن كيفيات التصريح بالممتلكات الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة إلى قانون رقم 01/05 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب المعدل والمتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون رقم 30/11، وتعديل الأمر رقم 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وهي تجربة يمكن تحديد فعاليتها في تسيير المال العام الذي أصبح مستهدف بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة ظهرت تجلياته بعد تراجع أسعار النفط، والأمر رقم 03/06 المؤرّخ في 15 يوليو سنة 2006،المتضمنللقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، و القانون رقم 12/23 المحددللقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية. بالإضافة إلى بعض مواد قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2025.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: تياب نادية
الرتبة: أستاذ
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق، جامعة 20 أوت سكيكدة
البريد الالكتروني: n.tiab@univ-skikda.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: تقييد الموظف العام بأحكام قانون 06-01 والأمر 06-03 قمعًا للفساد والمفسدين
الملخص:

تترجم النصوص المتعاقبة المتضمنة لسياسة مكافحة الفساد رغبة المشرع في إيجاد سياسة فعالة لمواجهته، لذا تتعدد آليات المكافحة بتعدد النصوص المنظمة لها، أهمها تلك المتعلقة بالموظف العام خاصة وأنّ صفة الموظف الركن المفترض في جل جرائم الفساد.

جاء ذلك دعما لمسار عملية مكافحة الفساد وتطبيقا لبنود الإتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الهادفة إلى تعزيز الشفافية في الحياة السياسية والإدارية وحماية الممتلكات العامة.

تحقيقاً لهذه الاعتبارات الجديرة بالحماية أخضع الموظف العام لقواعد وإجراءات صارمة جاء تنظيمها في قانون 06-01 والأمر06-03 ونصوص أخرى ذات الصلة.

لذا جاءت هذه الورقة البحثية غايتها الوقوف عند أهم الأحكام والقواعد التي تضبط الموظف العام حتى يكون أداةً لحماية الوظيفة العامة لا وسيلة لارتكاب الفساد واختلاس المال العام.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: جزولي عبد الفتاح
الرتبة: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة
البريد الالكتروني: djazouli.abdelfettah@cu-tipaza.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: التبليغ عن الفساد في الجزائر– دراسة حالة السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد لسنة 2022 -

الملخص:
تناولت هذه الدراسة تحليل التبليغات عن الفساد الواردة إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال سنة 2022. وخلصت إلى أن عدد التبليغات بلغ 551 تبليغًا، حيث شهد النصف الثاني من السنة زيادة ملحوظة مقارنة بالنصف الأول، وهو ما يمكن تفسيره بترقية الهيئة الوطنية إلى سلطة عليا، إضافة إلى التغطية الإعلامية الواسعة لأنشطتها أظهرت الدراسة أن معظم المبلغين يفضلون استخدام البريد كوسيلة اتصال، بنسبة 66%، تليها الإيداع المباشر بنسبة 23%. كما تبين أن 34% من التبليغات كانت مجهولة المصدر، ما يعكس تخوف المبلغين بسبب غياب إطار قانوني يحميهم. بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن نسبة مشاركة المرأة في التبليغ عن الفساد لا تتجاوز 10%، وذلك لأسباب اجتماعية وقانونية فيما يتعلق بالقطاعات المستهدفة، تصدر القطاع العمومي الإداري قائمة التبليغات بنسبة 73%، يليه الأشخاص الطبيعيون بـ 11%، ثم القطاع العمومي الاقتصادي بـ 10%، وأخيرًا القطاع الخاص بـ 3%. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإطار القانوني لحماية المبلغين، إلى جانب تكثيف الحملات التحسيسية، خاصة لفئة النساء، لتشجيعهم على المشاركة في مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: حازم بوعاشة / ببوخة الصديق
الرتبة: أستاذ دكتور / طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الآليات القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري على الصعيد الوطني

الملخص:
إن تفشي ظاهرة الفساد الإداري في المؤسسات العمومية والخاصة الاقتصادية منها والإدارية استدعى تدخل المجتمع الدولي للحد من الظاهرة عبر اتفاقيات دولية وجهوية من أبرزها :
-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ : **31 أكتوبر سنة 2003.**
-اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع و مكافحة الفساد التي اعتمدت في مابوتو في **11 يوليو 2003.**
-الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة بتاريخ : **21 ديسمبر سنة2010.**

وعلى اعتبار أن الجزائر أحد أفراد المجتمع الدولي فقد صادقت على هذه الاتفاقيات واستحدثت جملة من الآليات القانونية والمؤسساتية للتصدي للظاهرة.

أما عن الآليات المؤسساتية فتمثلت في الهيئة الوطنية المكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحتهوالديوان المركزي لقمع الفساد والسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.

في حين شملت الآليات القانونية دستور **2020** في مادتيه **204** و**205**والقانون **06-01** المؤرخ في **20 فبراير2006** المعدل والمتمم**بالأمر رقم 10-05** المؤرخ في **26 أوت2010**و**بالقانون 11-15** المؤرخ في **02 غشت** سنة **2011** الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحتهوالأمر **رقم 06- 03** المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والقانون **رقم 23-12** المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية وكذا قانون الضرائب.

فعلا وفق المشرع الجزائري في التصدي للظاهرة وقائيا وموضوعياوإجرائيا إلا أنه لازال أمامه بعض التحديات للتصدي أبرزها تنفيذ الاجراءات والاحكام على المستويين البشري والمادي.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: حاج جاب الله أمال

الرتبة: أستاذة محاضرة "أ"

المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي تيبازة

البريد الالكتروني: hadjdjaballah.amel@cu-tipaza.dz

محور المداخلة: المحور الثالث

عنوان المداخلة: الآليات القانونية لمكافحة الفساد في مجال الصفقات العمومية

الملخص:

رغم أن القسم الثامن من الباب الثالث من المرسوم الرئاسي 15-247 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتضمن قانون الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، جاء تحت عنوان «مكافحة الفساد»إلا أن محتوى المواد من88 إلى 94 منه جاءت بتدابير وقائية أكثر منها تدابير الردعية، شملت التدابير الوقائية لضمان نزاهة الموظف العمومي في مجال الصفقات العمومية من خلال إدراج أحكام تتعلق بمدونة أدبيات وأخلاقيات المهنة، التدابير الوقائية المتعلقة بتضارب وكذا وضع إجراءات تنبني على الشفافية في ابرام الصفقات العمومية. وقد جاءت هده المقاربة لدعم سياسية التجريم التي كرسها منالقانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد خاصة من خلال تشديد العقوبات المسلطة في مجال الصفقات العمومية الى جانب ادراج العديد من الجرائم ذات الصلة غير المباشرة بهذا المجال والتي تدعم سياسة مكافحة الفساد الإداري بصفة عامة.

الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية، مكافحة الفساد، نزاهة الموظف العمومي، تضارب المصالح.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بوزبـــــــــــرةسهيـــــــلة

الرتبة: أستاذة محاضرة أ

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل

البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: خصوصية التحري في جرائم الفساد: بين حرمة الحياة الخاصة ومكافحة جرائم الفساد
الملخص:
تعتبر جرائم الفساد من الجرائم ذات الخطورة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الدولي لذلك واجهها المشرع مواجهة تشريعية ونص على مجموعة من التدابير الوقائية والقمعية لمكافحة هذه الجرائم بمقتضى القانون رقم 01/06 المتضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم ، ومن بين الإجراءات التي تضمنها القانون رقم 01/06 المعدل والمتمم هو نصه على مجموعة من الأساليب للكشف عن جرائم الفساد تسمى أساليب التحري الخاصة ، وهذه الأساليب تتم خلسة من قبل المكلفين بالبحث والتحري عن جرائم الفساد مما يجعلنا نصطدم بمبدأ دستوري وهو حرمة الحياة الخاصة ، لذلك سنبحث في مدى توفيق المشرع في حماية الحياة الخاصة أثناء اللجوء إلى أساليب التحري الخاصة ، خصوصا تلك الأساليب التي ترتبط مباشرة بالحياة الخاصة للمشتبه فيه خصوصا إذا علمنا أن المتهم برئ حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: معكوف أسماء
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة
البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: التدابير الوقائية المكرسة لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري
الملخص:
التدابير الوقائية لمكافحة هي مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى الوقاية من حدوث الفساد قبل وقوعه، من خلال تعزيز الشفافية والنزاهة وخلق بيئة تقل فيها فرص الفساد، تتضمن هذه التدابير تعزيز الشفافية والمساءلة عبر نشر المعلومات الحكومية وتوضيح آليات اتخاذ القرارات، وتطبيق قوانين صارمة تجرم الفساد وتزيد من آليات الرقابة، كما تشمل تحقيق العدالة في توزيع الموارد، وتدريب الموظفين في القطاع العام على القيم الأخلاقية والسياسات المتعلقة بمكافحة الفساد، علاوة على ذلك فإن تحفيز المشاركة المجتمعية وتشجيع وسائل الإعلام على مراقبة الأنشطة الحكومية يساهم في تقليل الفساد، أخيرا تسهم الرقابة والتفتيش المستقل من قبل هيئات مكافحة الفساد في تعزيز النزاهة والحد من الفساد قبل حدوثه.
إن ضمان الشفافية في الحياة السياسية والشؤون العمومية، وحفاظا على صون نزاهة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية، عمد المشرع الجزائري على ضرورة وضع التدابير الأساسية الواجب على كل موظف عمومي الإلتزام بها، ومن أهمها ما جاء الحديث عنه في المواد من 04 إلى 06 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم، ألا وهي التدابير المتعلقة بالتصريح بالممتلكات.
ولتحقيق النتائج المرجوة من هذا التدبير، أتى المشرع على تحديد نموذج هذا التصريح عن طريق المرسوم الرئاسي رقم 06-414 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد نموذج التصريح بالممتلكات.
الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الوقاية، التصريح بالممتلكات.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: لعمريويليلى
الرتبة: طالبة دكتوراه

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية
المؤسسة الجامعية: معهد الحقوق والعلوم السياسيةبالمركز الجامعي مرسلي عبد الله -تيبازة
البريد الالكتروني: lamrioui.lila@cu-tipaza.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: دور الهيئة العليا للشفافية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر
الملخص:
تعد جرائم الفساد الإداري والمالي من أهم وأخطر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي بأسره، بما تشكله من أخطار تهدد جميع المؤسسات الوطنية والمال العام للدول، الذي ترتب عليه نتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية جد سلبية، بحيث أصبحت تشكل عائق أساسي لبرامج التنمية في الدول النامية عامة، والجزائر خاصة.
فالفساد ظاهرة تؤثر على اقتصاد الدولة، وتعتبر من الآفات المهددة للأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي، وهو الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يفكر في سن مجموعة من التشريعات التي تعمل على تكريس مجموعة من الآليات والهيئات الإدارية والمؤسساتية المختصة للتصدي لجريمة الفساد في الجزائر، بحيث تبنت إستراتيجية الدولة في محاربتها للفساد بإنشاء هيئات إدارية مختصة بمكافحة الفساد والتي تشكل في مجملها الإطار القانوني لمكافحة الفساد في التشريع الجزائري، لاسيما الهيئة العليا للشفافية التي تكرّست بموجب تعديل الدستور لسنة 2020، وكذا إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عباشي كريمة
الرتبة: أستاذة محاضر ة-ب-
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: karima.abachi@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الآليات الوقائية والإجرائية المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر
الملخص:
نظرا لانتشار ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل رهيب، كان لزاما على الدولة الجزائرية وضع حد لهذه الآفة الخطيرة، فسعت جاهدة لتبني إستراتيجية في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته عن طريق إستحداث آليات وقائية وإجرائية للتصدي لذلك، لاسيما وأن مكافحة الفساد مسألة جد حساسة على المستوى الوطني لما لها من تأثير سلبي وخطير من شأنه تهديد مؤسسات الدولة وكيانها وعرقلة برامج التنمية فيها.
وهذا ما يجعلنا من خلال هذه الورقة البحثية نسلط الضوء على: **تبيان مدى فعالية الآليات الوقائية والإجرائية المستحدثة لمكافحة الفساد للتصدي لمختلف الجرائم المقترنة بالفساد** من خلال محورين أساسين:
- الآليات الوقائية المستحدثة لمكافحة الفساد **(المحور الأول)**.
- الآليات الإجرائية المستحدثة لمكافحة الفساد **(المحور الثاني)**.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بوزينة محمد - مالح صورية
الرتبة: طالب دكتوراه السنة الثالثة- أستاذة محاضرة "أ"
التخصص: قانون عام

المؤسسة الجامعية: جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
البريد الالكتروني:mohamed.bouzina@univ-sba.dzm.sousou1989@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الرقمنة كآلية للحد من الفساد الإداري في مجال الصفقات العمومية
الملخص:
نظرا لارتباط الصفقات العمومية بالمجال الاقتصادي و تعلقها بالمال العام كان على الحكومة الجزائرية ايجاد سبل و آليات لضمان نجاعة الصفقات المبرمة و القضاء على أشكال الفساد المرتبطة بها، و لعل أبرز الآليات التي تبناها المشرع الجزائري في هذا المجال رقمنة الصفقات العمومية، حيث نجد المشرع الجزائري و لأول مرة ينص عليها في صلب النص، و ما هو إلا محاولة منه لتكريس مبادئ الشفافية و الإصلاح الإداري في هذا المجال.
الكلمات المفتاحية: الصفقات العمومية-الفساد الإداري-الرقمنة- الإصلاح الإداري.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: كانش أحمد
الرتبة: دكتور
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة
البريد الالكتروني: Kanech.Ahmed@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: إقرار مبدأي المساواة والجدارة في التوظيف كآلية للوقاية من الفساد الاداري في قطاع الوظيفة العمومية في الجزائر.
الملخص:
من بين اهداف الادارة العامة وضع الاليات الكفيلة لحسن اختيار الموظفين ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب ولتحقيق ذلك اقر المشرع الجزائري عدة مبادي يقوم عليها التوظيف اهمها مبدأي المساواة والجدارة للحيلولة دون الوقوع في مغبة الفساد الاداري وهو ما جاء به الامر 06-03 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بالوظيفة العمومية.
وتهدف هده المبادئ الى تحقيق النزاهة والشفافية على مختلف عمليات التوظيف وذلك من خلال الاعتماد على اسلوب المسابقات كأسلوب شائع في التوظيف لتحقيق مبدأي تكافؤ الفرص والمساواة بين جميع المواطنين وكذلك سن عدة شروط عامة أهمها شرط المؤهلات العلمية والبدنية والذهنية من اجل تحقيق مبدأي الجدارة والاستحقاق في التوظيف.
إن الاعتماد على اساليب اخرى غير التي اقرها القانون يؤدي الى كوارث كبرى على قطاع الوظيفة العمومية وعلى الادارة العامة والدولة بصفة عامة.
الكلمات المفتاحية:التوظيف- الفساد الاداري-المساواة- الجدارة – الجزائر.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: تاجر كريمة
الرتبة: أستاذة محاضر ة ''أ''
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني: karimatadjer299@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد
الملخص:
يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد اقتصاد الدول ومؤسساتها، ويتخذ عدة صور وأشكال، كالإهمال في استخدام المال العام، واختلاس الممتلكات العامة، واستغلال الوظيفة العامة للحصول على امتيازات، والرشوة واستغلال النفوذ والمحاباة، وغسيل الأموال، والإثراء غير المشروع، وهي كلها جرائم مالية، الهدف المباشر من ارتكابها هو النفع المادي.
يُعد التبليغ عن جرائم الفساد آلية من آليات مكافحتها، إذ يُعدَّ أحد الوسائل التي تمكّن السلطات العامة من العلم بالجريمة، غير أن التبليغ يعرّض المبلّغ للخطر، مما استدعى وضع آليات وتدابير قانونية لضمان حمايته.
تكتسي دراسة موضوع الحماية القانونية للمبلغين عن جرائم الفساد أهمية كبيرة بالنظر لخطورة موقع المبلّغ، واحتمال تعرّضه لكل أشكال الانتقام، بل قد يصل الأمر للتصفية الجسدية من طرف أفراد العصابة المنظمة، لذا فإنّ توفير حماية فعالة للمبلغين عن الفساد ضرورة لابدّ منها، لأن في هذه الحماية تشجيع على التبليغ الذي يُعد آلية فعالة في مكافحة الفساد.
فما هي التدابير والإجراءات القانونية المقررة لضمان حماية فعالة للمبلغين عن الفساد؟
للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا المنهج التحليلي، بغرض تحليل مختلف النصوص القانونية التي تناولت هذه الحماية.
الكلمات المفتاحية: المبلغين، الفساد، الحماية القانونية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: أيت ساحد كهينة
الرتبة: أستاذة محاضرة "أ"
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: kahina.aitsahed@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: التصريح بالممتلكات كآلية للوقاية من الفساد الإداري في القطاع العام
الملخص:
يعد التصريح بالممتلكات من الآليات ذات الأهمية في الوقاية من الفساد، نظرًا لدوره الفعال في متابعة تطور الذمة المالية للموظف العمومي، لذلك كرسه المشرع كآلية للوقاية من الفساد، وذلك بفرض الزامية هذا النظام في القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم، وكذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 06-415 الذي يحدد كل ما يتعلق بكيفية التصريح.
إلّا أنه رغم الجهود المبذولة لحماية المال العام والوقاية من الفساد، يبقى هذا القانون قاصرًا لوجود ثغرات قانونية تحول دون تحقيق أجهزة التصريح بالممتلكات الفعالية المطلوبة، وهو ما يظهر سواء من الناحية الإجرائية أو من ناحية الأشخاص الملزمين بالتصريح بالممتلكات.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: دراني ليندة
الرتبة: أستاذة محاضرة "أ"
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: lynda.darani@ummto.dz / lyndadarani@yahoo.fr
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الديوان المركزي لقمع الفساد: آلية مستحدثة للبحث والتحري عن جرائم الفساد الإداري
الملخص:
عرفت ظاهرة الفساد الإداري في السنوات الماضية انتشارا واسعا في مختلف الميادين وأخذت أبعادا خطيرة على الدول والمجتمعات وأصبحت نمطا إجراميا، ومن ثمة بات من الضروري البحث عن وسائل واليات أكثر نجاعة لمحاربتها.
هذا ما سعت إليه الدولة الجزائرية وعملت جاهدة لمواجهة أشكال الفساد الإداري منه والمالي بتوسيع دائرة قمع الفساد من خلال تبني آليات وأجهزة إدارية جديدة للردع ومكافحة ظاهرة الفساد الإداري خاصة، وذلك بتعديل القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته واستحداث جهاز اداري خاص بالبحث والتحري عن جرائم الفساد والمتمثل في "الديوان المركزي لقمع الفساد" بموجب الأمر رقم 10-05، فهذا الجهاز جاء لإضفاء المزيد من الفعالية لمجابهة الفساد الإداري إلى جانب السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، فيعد كآلية عمل مستحدثة من اجل التحري والبحث عن جرائم الفساد الاداري.
سنحاول في هذه الورقة البحثية الخوض والبحث عن دور الديوان المركزي لقمع الفساد في مجابهة جرائم الفساد الإداري.
الكلمات المفتاحية: الديوان الوطني لقمع الفساد، البحث والتحري، الفساد الاداري.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: وعراب عبد المجيد
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
التخصص: قانون الأعمال
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق جامعة - الجزائر1- بن يوسف بن خدة.
البريد الالكتروني: a.ouarab@univ-alger.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته: مقاربة جديد لمحاربة الفساد الاداري
الملخص:
لقد ادى الانتشار الواسع لظاهرة الفساد الاداري الى قيام العديد من دول العالم من بينها الدولة الجزائرية الى تكثيف جهودها الوطنية، من خلال العمل على استحداث آليات مؤسساتية مختصة في مكافحة الفساد على غرار الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في ظل القانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد والوقاية منه.

ولقد تم ترقية هذه الهيئة بموجب صدور الدستور الجزائري لسنة 2020 الى السطلة العليا للشفافية والوقاية الفساد ومكافحته، وتم تجهيز بترسانة قانونية وصلاحيات وظيفية واسعة تساعدها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه لفساد بكل كفاءة وفعالية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الاداري، مكافحة الفساد، السطلة العليا للشفافية والوقاية من الفساد، الصلاحيات الوظيفية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مختاري عبد القادر
الرتبة: طالب الدكتوراه
المؤسسة الجامعية: جامعة قاصدي مرباح / ورقلة
البريد الالكتروني: mokhtari.abdelkader@univ-ouargla.dz

محور المداخلة: المحور الثاني

عنوان المداخلة: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون 12/23 – أنموذجا-

الملخص:

يعتبر الفساد من أخطر الجرائم التي تمس أمن الدول وتهدد استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو عقبة أمام التنمية والتطور، كما يعد ظاهرة دولية تعاني منها المجتمعات، مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود للوقاية منه والحد من انتشاره.

والجزائر أولت لموضوع الفساد أهمية خاصة حيث اعتبرت مكافحته والحد منه أساسا لبناء دولة الحق والقانون، كما اتخذته التزاما وطنيا ودوليا، ويظهر ذلك جليا من خلال جهودها في مجال الوقاية منه ومكافحته، ومصادقتها على مختلف الاتفاقيات الدولية والإقليمية ومنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمصادق عليها بتاريخ 19 أفريل 2004، كما حرصت على الوفاء بالتزاماتها بالعمل على مواءمة منظومتها القانونية والمؤسساتية مع ما يتماشى مع المستجدات الدولية والوطنية.

ويعد مجال الصفقات العمومية أرضا خصبة لانتشار الفساد الإداري بالنظر لتأثيره على القطاع العام والمالية العامة للدولة فاتجهت سياسة الدولة لعصرنته من خلال **الرقمنة**، بداية من 2010 بإصدار اول تشريع للصفقات العمومية بالجزائر وصولا الى القانون رقم 12/23، لمحاصرة الفساد الإداري والحد من هدر المال العام.

لذا جاءت مداخلتي هاته والموسومة **" الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، رقمنة الصفقات العمومية على ضوء القانون 23/ 12 – أنموذجا - "**

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الرقمنة، الصفقات العمومية، البوابة الالكترونية، الإدارة الالكترونية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: نقاز فضيلة
الرتبة: طالبة دكتوراه
التخصص: إدارة عمومية وتنمية سياسية
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: دور الخدمات العمومية الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر-البوابات الإلكترونية نموذجا –
الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور الخدمات العمومية الإلكترونية، وبالأخص البوابات الإلكترونية، في مكافحة الفساد الإداري في الجزائر، حيث أن تقديم الخدمات العمومية إلكترونيا عن طريق استحداث بوابات إلكترونية، تعد من الأدوات جد الفعالة لمحاربة الفساد الإداري والحد من جميع التصرفات السلبية في الجهاز الإداري، عن تقليل التعامل المباشر للموظفين مع المواطنين ، تعزيز الشفافية عبر توفير قواعد بيانات مفتوحة للجميع المواطنين، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحصول على الخدمات التي يقدمها الإدارة العمومية، كما تسهل عملية رقابة الأداء الحكومي، وتسريع الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمة في وقت وجيز ودون عناء التنقل إلى الإدارة أو المصلحة المعنية بحثا عن الوثيقة أو الخدمة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: النوي وليد- طارق خنوش
الرتبة: طالب دكتوراه- طالب دكتوراه
التخصص: قانون جنائي للأعمال- قانون الأعمال
المؤسسة الجامعية: جامعة عمار ثلجي، الأغواط- جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف
البريد الالكتروني: t.khennouche@univ-etarf.dzw.noui@lagh-univ.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: القطب الجزائي الاقتصادي والمالي كآلية لمحاربة جرائم الفساد
الملخص:

يشكل القطب الجزائي الإقتصادي والمالي إحدى الآليات القانونية التي استحدثها المشرع الجزائري في إطار المنظومة، وتعزيز جهود مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية بموجب الأمر رقم 20-04 ليضفي طابع التخصص والفعالية في التعامل مع الجرائم المعقدة ذات الطابع الاقتصادي والمالي التي تتطلب خبرة قانونية وتقنية متقدمة، كجريمة تبييض الأموال والجرائم الضريبية، التهرب الجمركي وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وذلك وفق الأساليب والمعايير الدولية المتعددة في مكافحة الجرائم المالية.

وتهدف هاته الدراسة البحثية إلى دراسة المقومات المؤسساتية للقطب الجزائي الاقتصادي والمالي من خلال استعراض إطاره القانوني وتركيبته البشرية، اختصاصاته وآليات عمله مع تسليط الضوء على مدى استقلاليته وفعاليته في مكافحة جرائم الفساد.

الكلمات المفتاحية: القطب الجزائي الاقتصادي والمالي، المشرع الجزائري، المنظومة القضائية، جرائم الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عميور خديجة

الرتبة: أستاذة محاضرة "أ"
التخصص: قانون جنائي
المؤسسة الجامعية: جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل-
البريد الالكتروني: khadidja.amiour@univ-jijel.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: السلطة العليا للشفافية كمؤسسة مستقلة مستحدثة لمكافحة الفساد: بين الاستقلالية النظرية والتبعية الفعلية
الملخص:
تعّد السلطة العليا للشفافية احدى الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد، حيث أدرجها المشرع بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 ضمن المؤسسات الدستورية المكلفة بالرقابة وذلك الى جانب المحكمة الدستورية، مجلس المحاسبة والسلطة المستقلة للانتخابات مما يضفي عليها صبغة المؤسسة الدستورية ذات الاختصاص التقريري.
وحتى تمارس السلطة العليا للشفافية دورها في مكافحة الفساد وتكريس الشفافية على أكمل وجه، فقد كفل لها المشرع الاستقلالية لتحقيق فاعليتها، وهذا من خلال نص المادة 204 من الدستور، وكذا المادة 02 من القانون 22-08 المحدد لتنظيمها وتشكيلتها وصلاحيتها.
إن النص على الاستقلالية لا يعني تحققها فعليا، اذ لابد من التأكد من عدم التبعية من الناحية العملية لتمكينها من بلوغ الأهداف التي أنشأت من أجلها، وذلك من خلال تفحص وتحليل النصوص المتعلقة بتنظيمها وعملها، لذلك تأتي هذه الورقة البحثية لدراسة مدى استقلالية السلطة العليا للشفافية، من خلال الوقوف على مظاهر تجسيد هذه الإستقلالية، وآليات ضمانها التي كرسها المشرع من جهة، ثم تقييمها والوقوف على حدودها من جهة ثانية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: جزولي عبد الفتاح
الرتبة: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة
البريد الالكتروني: djazouli.abdelfettah@cu-tipaza.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: التبليغ عن الفساد في الجزائر– دراسة حالة السلطة العليا للشفافية ومكافحة الفساد لسنة 2022 -
الملخص:
تناولت هذه الدراسة تحليل التبليغات عن الفساد الواردة إلى السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته خلال سنة 2022. وخلصت إلى أن عدد التبليغات بلغ 551 تبليغًا، حيث شهد النصف الثاني من السنة زيادة ملحوظة مقارنة بالنصف الأول، وهو ما يمكن تفسيره بترقية الهيئة الوطنية إلى سلطة عليا، إضافة إلى التغطية الإعلامية الواسعة لأنشطتها أظهرت الدراسة أن معظم المبلغين يفضلون استخدام البريد كوسيلة اتصال، بنسبة 66%، تليها الإيداع المباشر بنسبة 23%. كما تبين أن 34% من التبليغات كانت مجهولة المصدر، ما يعكس تخوف المبلغين بسبب غياب إطار قانوني يحميهم. بالإضافة إلى ذلك، وُجد أن نسبة مشاركة المرأة في التبليغ عن الفساد لا تتجاوز 10%، وذلك لأسباب اجتماعية وقانونية فيما يتعلق

بالقطاعات المستهدفة، تصدر القطاع العمومي الإداري قائمة التبليغات بنسبة 73%، يليه الأشخاص الطبيعيون بـ 11%، ثم القطاع العمومي الاقتصادي بـ 10%، وأخيرًا القطاع الخاص بـ 3%. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإطار القانوني لحماية المبلغين، إلى جانب تكثيف الحملات التحسيسية، خاصة لفئة النساء، لتشجيعهم على المشاركة في مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: طاهير عبد الناصر
الرتبة: أستاذ بحث قسم –ب-
التخصص: مؤسسات دستورية وإدارية
المؤسسة الجامعية: مركز البحث في تكنولوجيات التغذية الزراعية، بجاية
البريد الالكتروني: abdennacer.tahir@crtaa.dz
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد والوقاية منه في مجال الصفقات العمومية: دراسة على ضوء القانون رقم 23-12
الملخص:
يعدّ تفاقم ظاهرة الفساد على مستوى مختلف القطاعات في الجزائر أمرا يبعث على القلق، بالنظر لما يترتب عن هذه الظاهرة من آثار سلبية على الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمع، لذلك أصبح موضوع دراسة ظاهرة الفساد الشغل الشاغل لفقهاء القانون ورجال الدولة والسياسة منذ زمن بعيد نسبيا، حيث أسّس المجتمع الدولي والدول على حد سواء لمكافحة انتشار هذه الظاهرة من خلال إبرام معاهدات دولية واتفاقيات ثنائية وجماعية للحد من توسع دائرة الفساد، وإعطاء مزيد من الاهتمام الدولي والوطني بموضوع مكافحة الفساد والوقاية منه.

انضمت الجزائر إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه وصادقت عليها، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى في مشوارها نحو مكافحة مختلف أشكال وصور الفساد، وتحقيق المصلحة العامة من خلال الحفاظ عل المال العام، خاصة منها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك بتاريخ 31 أكتوبر 2003، والتي صادقت عليها الجزائر بتحفظ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أفريل 2004.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مومو نادية
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: nadia.moumou44@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثاني
عنوان المداخلة: الإطار القانوني لحماية المبلّغين عن الفساد في منظومة مجلس أوروبا: دراسة تحليلية.
الملخص:
تتفق مختلف الصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2003، على أن مكافحة الفساد لا تقتصر على وضع نصوص قانونية رادعة فحسب،

بل تستلزم تبني استراتيجية شاملة ومتكاملة تقوم على تعزيز ثقافة النزاهة، وترسيخ مبادئ الشفافية، والمساءلة، والمحاسبة، ومن بين أبرز الآليات التي حظيت باهتمام القانون الدولي في هذا السياق، نجد تشجيع الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين، باعتبارهم فاعلين أساسيين في الكشف عن ممارسات الفساد وفضح التجاوزات، وهو ما أكدته العديد من الصكوك الدولية كالمادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وانطلاقًا من هذا الاهتمام الدولي المتزايد، برز مجلس أوروبا كإحدى المنظمات الإقليمية الرائدة في إرساء معايير قانونية لحماية المبلغين عن الفساد، من خلال إصدار توصيات ومبادئ توجيهية تهدف إلى تعزيز الإطار القانوني المتعلق بهم، غير أن هذا الإطار يثير عدداً من الإشكالات، لا سيما فيما يتعلق بالتفاوت بين الدول الأعضاء في تطبيق هذه المعايير، وفعالية الضمانات المتاحة للمبلّغين لحمايتهم من الانتقام أو الملاحقة القانونية.

وفي ضوء ما سبق، تبرز الإشكالية المحورية التي ستعالجها هذه الدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى نجح مجلس أوروبا في وضع إطار قانوني فعال ومتوازن لحماية المبلّغين عن الفساد؟

المحور الثالث

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: زياد محمد أنيس
الدرجة العلمية: دكتور
الرتبة: أستاذ محاضر قسم "ب"
التخصص: القانون الدولي الإنساني وحقوق الانسان
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو
البريد الالكتروني: mohamed-anis.ziad@ummto.dz

المحور الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الفساد الإداري (جهود الاتفاقيات الدولية والافريقية والعربية لمكافحة الفساد)

عنوان المداخلة: "دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الاداري: بين التحديات والصعوبات"

ملخص:

تعد ظاهرة الفساد الإداري من بين الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا، الا أن الفساد الاداري المنتشر في وقتنا الحالي يعد أكثر تعقيدا لما له صلة بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية والتكنولوجية.

انطلاقا من كل هذا وذاك سعت منظمة الشفافية الدولية لوضع آليات واستراتيجيات كفيلة لمواجهة الفساد والحد منه، عن طريق المساهمة في عقد اتفاقيات ومؤشرات للحد أو على الأقل إنقاص من ظاهرة الفساد الإداري، كما قد تلعب منظمة الشفافية الدولية دور مراقب على تنفيذ جميع بنود مختلف الاتفاقيات الدولية.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، منظمة الشفافية الدولية، الاتفاقيات الدولية.

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: زموش فرحات
الدرجة العلمية: طالب دكتوراه
الرتبة: طالب
التخصص: قانون العقود

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو
البريد الإلكتروني: zemoucheferhat@gmail.com
المحور الثالث: المعوقات والتحديات التي تواجه تنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في الجزائر
عنوان المداخلة: مدى فعالية العقوبات الجزائية الصادرة ضد مرتكبي جرائم الفساد الإداري
ملخص:
لم يعد الفساد الإداري مجرد ظاهرة بل أصبح سلوك يومي بين الأفراد والإدارات المختلفة على ربوع الوطن، وبين الإدارات فيما بينهم، وبين رجال الأعمال والسياسة من جهة من أجل تسخير أجهزة الدولة الجزائرية لقضاء أغراضهم ومنافعهم الشخصية البحتة، رغم جهود الدولة للحد من هذه الظاهرة الاجتماعية الفتاكة ورغم تطبيق الحكومة لسياسة الحركة الرشيدة، أين يعتبر مجال محاربة الفساد بكل أنواعه بما فيه الفساد الإداري مبدأ متن المبادئ الأساسية لتحقيق الحكم الرشيد، إلا أن كل هذه الجهود تبقى عاجزة نسبيا أمام الفساد الإداري.
الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الحكم الراشد، الإدارات، النصوص القانونية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عبايدية سارة
الرتبة: أستاذة محاضرة –ب-
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
البريد الالكتروني: sara.abaidia@univ-eloued.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: دور المنظمات والإتفاقيات الدولية في مكافحة الفساد
الملخص:
إن ظاهرة الفساد أصبحت منتشرة بشكل واسع بعدما كانت في الماضي ضمن مجال اختصاص حكومة كل دولة بمفردها أصبحت الآن من شأن المجتمع الدولي الذي يعمل سوية بمثابة المتمم والمساعد لجهود الحكومات على كافة المستويات وقد تم تعيين ورسم السياسات والممارسات الدولية الأساسية لمعالجة الفساد وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الإجراءات والأدوات القانونية، تستدعي إنشاء أجهزة وكذا منظمات دولية وتدعيمها باتفاقيات للقضاء على هذه الظاهرة ونصت على أحكام ومبادئ ضمن موادها وكذا الضوابط القانونية التي صادقت عليها الدول الأعضاء وأصبحت من بين أولوياتها ومنها الجزائر، وهذا لمعالجة مشكل الفساد عبر المعاهدات والالتزامات الدولية وهو ما سنقوم بالتطرق إليه.
الكلمات المفتاحية: المنظمات الدولية، الإتفاقيات الدولية، مكافحة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بوخرسبلعيد
الرتبة: أستاذ محاضر "أ"
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: boukhersbelaid@yahoo.fr
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: تأثير الفساد الإداري على سياسة التوظيف وأخلاقيات الموظف العام
الملخص:

يؤثر الفساد الإداري على سياسة التوظيف في جميع أنماطها، فيفقدها الشفافية والمصداقية في توزيع الوظائف، من خلال التمييز والمحاباة بين المترشحين في تولي الوظائف العمومية، وعدم تكافؤ الفرص لجميع المترشحين في شغل هذه الوظائف، وكذلك،الإخلال بمبدأ الوظيفة لمن يستحقها بالجدارة والكفاءة...الخ.

يمّس كذلك الفساد الإداري أخلاقيات الموظف، الذي ينحرف عن التزاماته القانونية، وقد تكون انحرافاته تنظيمية أو سلوكية، وتتخذ الأولى عدّة صور منها عدم احترام الموظف لأوقات العمل المحددة من طرف الإدارة، أو رفضه أداءه العمل الموكل له، أو مخالفته للتعليمات الموجهة إليه من طرف الرئيس السلمي. أما الانحرافات السلوكية فتتمثل في إساءة استعمال السلطة من طرف الموظف، واستغلاله للنفوذ بسبب الوظيفة، وكذا الإسراف في استخدام المال العام الذي وضع تحت تصرفه لتحقيق المصلحة العامة...الخ.

كل هذه الانحرافات جعلت الدولة تضع آليات كفيلة لحماية الموظف العام ووقايته من الفساد الإداري.

من خلال هذه المداخلة سيتم البحث عن مظاهر الفساد الإداري على عملية التوظيف من جهة، وعلى أخلاقيات الموظف من جهة أخرى، وإبراز مساعي وجهود الدولة في حماية الموظف باعتباره الشريان الحيوي لتحقيق أهدافها.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بن رمضانة لمنور
الدرجة العلمية: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي شريف بوشوشة–آفلو
البريد الالكتروني: l-benramadana@cu-aflou.edu.dz

محور المداخلة: المحور الثالث

عنوان المداخلة: الاتفاقيات الدولية كآلية للحد من ظاهرة الفساد الإداري

الملخص:

إن ظاهرة الفساد ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل طالت كل دول العالم ولم تسلم منها أيا من المجتمعات، ولقد أدى الانفتاح العالمي إلى إذابة الحدود بين الدول في مختلف المجالات وعليه برز ما يعرف "عولمة الفساد" لينطلق الفسادعابرا حدود الدول من خلال جرائم منظمة ترتكب من طرف مجموعة منظمة من الأفراد تدعمهم عدة جهات ومؤسسات تتعددجنسياتهم، ومنه يستحيل تحديد هوية أو جنسية محددة لهذه الظاهرة.

ولهذا أعطت الدول أهمية كبيرة لمكافحة الفساد الإداري في سياستها التشريعية والإدارية، كما استحدث عدة هيئات متخصصة في هذا المجال وحددت نطاقها القانوني ومجال عملها في مجال الكشف عن أفعال الفساد وفقا للاتفاقيات الدولية والتي تعتبر الجزائر طرفا فيها.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، الاتفاقيات الدولية. الهيئات المتخصصة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مطاري هند
الرتبة: أستاذة محاضر ة–ب-
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-

البريد الالكتروني: h.matari@univ-bouira.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: التعاون الدولي لمكافحة الفساد
الملخص:

يمثل الفساد أحد أهم المشكلات التي تحظى باهتمام دولي خاصة في السنوات الأخيرة لذلك بذلت الدول على المستوى الوطني، والهيئات الدولية على المستويين الدولي والإقليمي جهودا فعالة في سبيل مكافحته، فخلفت ترسانة تشريعية هامة، كما عملت على مد يد العون فيما بينها بهدف الحد منه وحصاره، وتتمثل هذه الجهود الدولية في تكريس إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعتبر أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد، وفي إطار تفعيل الجهود الدولية الإقليمية الرامية الى مكافحة الفساد، وتسهيل مسار التعاون الدولي الإقليمي أبرمت الدول الافريقية اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية 2003 وتأكيدا على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد، اعتمدت الدول العربية إتفاقية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة سنة 2010، صادقت الدولة الجزائرية على جميع هذه الاتفاقيات بموجب مراسيم رئاسية، وقامت بإدماج مواد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشريعها الداخلي وذلك من أجل إثراء المنظومة التشريعية بما يتماشى والمعايير الدولية وأصدرت قانون للوقاية من الفساد ومكافحته، وهو القانون رقم 06-01 المعدل والمتمم.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: ربيعة زويـش
الرتبة: دكتوراه ل. م. د
التخصص: قانون دولي عام وخاص
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق، جامعة الجزائر1
البريد الالكتروني: nissa.35rabea@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: مكافحة الفساد من منظور حقوق الإنسان: قراءة على ضوء اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته
الملخص:

يرتبط الدفاع عن حقوق الإنسان في العديد من الجوانب مع مكافحة الفساد في إفريقيا. خاصة ما تعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التيترتبط ارتباطًا وثيقًا بمكافحة احتكار الموارد والتمييز، ناهيك عن انتهاك الحقوق المدنية والسياسية. ونظرا لاستفحال هذه الظاهرة، بادر الاتحاد الإفريقي لاعتماد اتفاقية لمنع ومكافحة الفساد سنة 2003، وهذا مؤشر على أن القارة الإفريقية تأخذ قضية الفساد على محمل الجد في سعيها لتعزيز التنمية في إفريقيا من خلال إلزام الدول الأطراف بمنع الفساد والجرائم ذات الصلة وفرض عقوبات عليها.

ومن أبرز أهداف الاتفاقية تعزيز وتنظيم وتسهيل التعاون بين الدول الأطراف من أجل ضمان فاعلية الإجراءات الخاصة بمنع جرائم الفاسد والمعاقبة عليها، وتنسيق السياسات والتشريعات بين الدول الأطراف لأغراض منع الفساد، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إزالة العقبات التي تحول دون

التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك الحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى توفير الظروف المناسبة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الشئون العامة.

من خلال هذه المداخلة نسعى إلى تقييم إمكانية اتفاقية الاتحاد الأفريقي في معالجة الفساد في إفريقيا. وتسليط الضوء على ظاهرة الفساد ودراسة آثارها على حقوق الإنسان في إفريقيا، من خلال تقييم النجاح والضعف المحتملين لاتفاقية الاتحاد الأفريقي في معالجة الفساد في سياقات مختلفة، والقول بضرورة معالجة ومحاربة أوجه الفساد المتعددة ليس من منظور اقتصادي وسياسياي فحسب، ينبع هذا المنظور لمكافحة الفساد من الفهم الوارد بأن الفساد قضية حقوق إنسان بقدر ما هو قضية سياسية أو اقتصادية.

وعليه فإن الإشكالية المراد الإجابة عليها من خلال هذه المداخلة تتمثل في: **مدى فعالية اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته في التصدي لظاهرة الفساد من منظور حقوق الإنسان؟**

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: لوالي خالد

الرتبة: طالب دكتوراه

التخصص: القانون الجنائي والعلوم الجنائية

المؤسسة الجامعية: قسم الحقوق/ كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة بن خلدون –تيارت-

البريد الالكتروني: khaled.louli@univ-tiaret.dz

محور المداخلة: المحور الثالث

عنوان المداخلة: مبادرات المجتمع الدولي في الوقاية من الفساد ومكافحته

الملخص:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد المجتمعات في جميع الجوانب، سواء كانتسياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فالفساد هو إساءة استعمال المنصب أو السلطة من أجل المنفعة الخاصة، أو إساءة استعمال السلطة الرسمية أو نفوذ مقابل مال أو خدمات أو إخلال بالمصلحة العامة لاكتساب امتيازات شخصية خاصة، والفساد نوعان قد يكون فسادا بسيطا يسود حينما يتقاضى الموظفون رواتب زهيدة، ويعوّلون على إكراميات من العامة، وقد يكون فسادا جسيما عندما يتورط فيه كبار المسؤولين الذين يتخذون قرارات بشأن العقود الإدارية التابعة للدولة.

وبما أن الفساد ظاهرة عالمية عابرة للحدود الوطنية، فقد ظهر وعي لدى المجتمع الدولي من دول ومنظمات على ضرورة تكاثف الجهود ووضع آليات تسمح بالتنسيق والتعاون الدولي للوقاية من الفساد ومكافحته والحد من آثاره السلبية.

ولقد أضحت هذه الجرائم تهدد المجتمع الدولي وتؤثر سلبا على العلاقات الدولية، باعتبارها ظاهرة عالمية سريعة الانتشار عبر الحدود الدولية، ولها تأثير كبير على التنمية في مختلف الأقطار، فقد اقتضى الأمر الاهتمام بمكافحة هذه الظاهرة والوقاية منها عبر كافة المستويات الوطنية والدولية، وهذا ما تجسد في إبرام العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية، كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وعقد العديد من المؤتمرات والتي تحول البعض منها إلى مواثيق دولية.

وعليه سنقوم من خلال هذه الورقة البحثية بتسليط الضوء على الاهتمام الذي أولاه المجتمع الدولي لظاهرة الفساد، من خلال التطرق إلى الجهود التي بُذلت على المستويين العالمي والإقليمي في مكافحة الفساد والوقاية منه، بغية تحقيق تنمية مستدامة على جميع الأصعدة.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد- المجتمع الدولي- المعاهدات والاتفاقيات- التنمية المستدامة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: قادري طارق

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني: tarak.qadri@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الثالث

عنوان المداخلة: مساعي الدول والمؤسسات الإفريقية لمكافحة أشكال الفساد

الملخص:

ما من شك أن آليات مكافحة الفساد في الدول الإفريقية تعبر وبشكل واضح عن مدى نجاعة الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الفساد، خاصة مع الإرتباط المباشر لظاهرة الفساد مع مسائل الأمن والاستقرار وكذا سبل تحقيق التنمية المستدامة في الدول.

لقد عانت دول القارة الإفريقية ولعقود طويلة من الإستعمار وما خلفه هذا الأخير من آثار مدمرة على كل الأصعدة، جعل من هذه الأخيرة تتخبط في معضلة الفساد، وحتى لما بدأت محاولات النهوض لتحقيق خطوات بسيطة نحو التنمية، برزت لدى الكثير من هذه الدول الإفريقية مظاهر الفساد حتى أصبح مرادفا للتنمية فيها، وإدراكا من هذه الدول لخطورة النتائج المترتبة عن تفشي هذه الظاهرة، أصبحت تلتزم بالسعي لمجابهة هذه الظاهرة بمختلف السبل الممكنة، بما في ذلك التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، وهذا له دلالات عميقة توحي بوجود الإرادة القوية لدى هذه الدول بمواجهة جرائم الفساد والسعي من أجل التغلب عليها.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: تدريست كريمة

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني: karima.tadrist@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الثالث

عنوان المداخلة: المساعدة القانونية الدولية المتبادلة كآلية لمكافحة جرائم الفساد

الملخص:

عرفت جرائم الفساد في العقود الأخيرة زخما وقوة بفعل التطور التكنولوجي الهائل الذي شهده ويشهده العالم، لتبرز كأخطر جرائم القرن الواحد والعشرين التي تهدد أمن وسلامة البشرية لتجاوزها الحدود الإقليمية للدولة الواحدة.

لقد اكتسبت جرائم الفساد الطابع الدولي لتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة وكذلك لارتباطها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، ومن هنا أضحى التصدي لها لمكافحتها ينبغي أن يكتسب الطابع الدولي، لذا فمن المسلم به أن التعاون الدولي يعتبر شرطا أساسيا لنجاح السياسة الجنائية في مكافحتها.

اهتمت الإتفاقيات الدولية ببيان أطر هذا القانون حيث تشكل المساعدة القانونية المتبادلة أهم الأطر باعتبارها وسيلة فعالة في مكافحة جرائم الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: زياد محمد أنيس
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
التخصص: القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: mohamed-anis-ziad@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: دور الشفافية الدولية في مكافحة الفساد الإداري: بين التحديات والصعوبات
الملخص:
تعد ظاهرة الفساد الإداري من بين الظواهر التي عرفتها المجتمعات الإنسانية قديما وحديثا، إلا أن الفساد الإداري المنتشر في وقتنا الحالي يعد أكثر تعقيدا لما له صلة بالظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإدارية والتكنولوجية.
انطلاقا من كل هذا وذلك سعت منظمة الشفافية الدولية لوضع آليات واستراتيجيات كفيلة لمواجهة الفساد والحد منه، عن طريق المساهمة في عقد اتفاقيات ومؤشرات للحد أو على الأقل إنقاص من ظاهرة الفساد الإداري، كما قد تلعب منظمة الشفافية الدولية دور مراقب على تنفيذ جميع بنود مختلف الإتفاقيات الدولية.
الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري، منظمة الشفافية الدولية، الإتفاقيات الدولية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مطاري هند
الرتبة: أستاذة محاضرة –ب-
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة-
البريد الالكتروني: h.matari@univ-bouira.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: التعاون الدولي لمكافحة الفساد
الملخص:
يمثل الفساد أحد أهم المشكلات التي تحظى باهتمام دولي خاصة في السنوات الأخيرة لذلك بذلت الدول على المستوى الوطني، والهيئات الدولية على المستويين الدولي والإقليمي جهودا فعالة في سبيل مكافحته، فخلفت ترسانة تشريعية هامة، كما عملت على مد يد العون فيما بينها بهدف الحد منه وحصاره، وتتمثل هذه الجهود الدولية في تكريس إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعتبر أول صك قانوني عالمي لمكافحة الفساد، وفي إطار تفعيل الجهود الدولية الإقليمية الرامية الى مكافحة الفساد، وتسهيل مسار التعاون الدولي

الإقليمي أبرمت الدول الافريقية اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع الفساد ومكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية 2003وتأكيدا على ضرورة التعاون العربي لمنع الفساد، اعتمدت الدول العربية إتفاقية لمكافحة الفساد المحررة بالقاهرة سنة 2010. صادقت الدولة الجزائرية على جميع هذه الاتفاقيات بموجب مراسيم رئاسية، وقامت بإدماج مواد إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشريعها الداخلي وذلك من أجل إثراء المنظومة التشريعية بما يتماشى والمعايير الدولية وأصدرت قانون للوقاية من الفساد ومكافحته، وهو القانون رقم 06-01 المعدل والمتمم.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: إدرنموش أمال
الرتبة: أستاذة محاضرة أ
التخصص: القانون الجنائي الدولي
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: amel.idernmouche@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: الجهود الدولية لمكافحة الفساد: دراسة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الملخص:

كانت الأمم المتحدة من أولى المبادرين للتصدي لظاهرة الفساد من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات و التدابير والتي تمخض عنها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تضمنت الاتفاقية جملة من التدابير منها الوقائية و منها الردعية، بالإضافة لوضع مجموعة من الآليات في مجال مكافحة الفساد، من هنا لا بد من البحث في مدى فعالية هذه التدابير و نجاعتها في تحقيق الهدف من إبرام هذه الاتفاقية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: معلاوي حليمة
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باجي مختار
البريد الالكتروني: halima.malaoui@gmail.com
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: تدابير مكافحة الفساد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNAC)، حيث تتضمن الإتفاقية تدابير شاملة تهدف إلى منع الفساد وتقليل فرص حدوثه، وذلك من خلال إجراءات وقائية تركز على تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع العام والقطاع الخاص، ومن أهم هذه التدابير الوقائية في الاتفاقية: إنشاء هيئات مكافحة الفساد، تعزيز دور المجتمع المدني والإعلام وغير ذلك، حيث تعد التدابير الوقائية في اتفاقية UNAC خطوة أساسية في مكافحة الفساد، لكنها تتطلب التزاما حقيقيا من الدول، ووجود مؤسسات قوية وتعاونا دوليا فعالا لضمان نجاحها في الحد من الفساد وتعزيز الحكم الرشيد، لكن الإتفاقية لم تقتصر فقط على التدابير الوقائية بل نصت أيضا على تجريم الرشوة والاختلاس غير المشروع، كما نصت أيضا على حماية المبلغين عن الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: كمون حسين
الرتبة: أستاذ محاضر قسم أ ونائب عميد مكلف بالدراسات
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة
البريد الالكتروني: h.kemmoun@univ-bouira.dz
محور المداخلة: المحور الثالث
عنوان المداخلة: تأثير الرقمنة على مكافحة الفساد الإداري وتحسين أداء الإدارة
الملخص:

يمثل الفساد الإداري أحد أبرز العقبات التي تواجه الدول النامية، إذ يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات العامة ويُعيق مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل هذا الواقع، بدأت تتبلور الرقمنة كخيار استراتيجي حديث يُسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية وتعزيز كفاءة الأداء الحكومي.

وفي السياق الجزائري، يشكّل الفساد الإداري عائقًا مستمرًا أمام تحديث الإدارة العامة، حيث تتجلى مظاهره في الرشوة، المحسوبية، وسوء توزيع الموارد. ومع تنامي الضغوط الاجتماعية والدعوات المتكررة للإصلاح، برزت التكنولوجيا الرقمية كحل عملي وضروري لمواجهة هذه الظاهرة، عبر توفير أدوات رقابية أكثر فاعلية وتضييق مساحات التلاعب البشري في الإجراءات الإدارية.

المحور الرابع

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: ط.د براهيم تاج / أ.د شايب صورية - مديرة مخبر المرافق العمومية والتنمية-
الرتبة: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: جامعة الجيلالي اليابس – كلية الحقوق والعلوم السياسية- سيدي بلعباس.
البريد الالكتروني: brahimtadj45@gmail.com
محور المداخلة: المحور الرابع
عنوان المداخلة: رقمنة مرفق الضرائب في الجزائر ودورها في الحد من الفساد الإداري.
الملخص:

عرف العالم في السنوات الأخيرة تطورات تكنولوجيا مذهلا سهل حياة الإنسان في جميع الأصعدة والمجالات، وقد عرف المجال الإداري في هذا الإطار قفزة نوعية في مجال استخدام الوسائل التكنولوجية حيث تحولت خدماته من الطريقة التقليدية إلى الطريقة الإلكترونية وذلك بفضل استخدام الإدارة الإلكترونية كأحد التقنيات الحديثة وإفرازات هذا التطور التكنولوجي، والجزائر على غرار دول العالم لم تكن بمنأى عن هذا التطور التكنولوجي حيث عملت على تطبيق الإدارة الإلكترونية من خلال اعتمادها على مشروع إستراتيجي تم إطلاقه من قبل وزارة البريد والاتصال سنة 2008 سمي بمشروع الجزائر الإلكترونية و من خلال هذا الأخير عملت العديد من القطاعات على محاولة تطبيقه من أجل الولوج إلى عالم الرقمنة، ومن

بين هذه القطاعات نجد قطاع الضرائب الذي سعى في السنوات الأخيرة إلى محاولة تطبيق الرقمنة على خدماته رغم تأخره في مباشرة هذه العملية مقارنة بقطاعات أخرى إلا أنه تمكن من إطلاق العديد من الخدمات الإلكترونية هذه الأخيرة ستساهم في الحد من مظاهر الفساد الإداري التي طالت هذا القطاع الحساس ولسنوات عديدة.

وعليه وبناءً على ما تقدم يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هي أهم تطبيقات الرقمنة في مرفق الضرائب في الجزائر؟ وكيف ستساهم في الحد من الفساد الإداري؟

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بخباز عبد الله
الرتبة: أستاذ محاضر أ
التخصص: قانون عام (التجريم في الصفقات العمومية)
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابن خلدون، تيارت
البريد الالكتروني: abdallah.bekhebaz@univ-tiaret.dz

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: تعزيز دور الرقابة الداخلية في مكافحة الفساد عند إبرام عقود الصفقات العمومية – دراسة مقارنة-

الملخص:

ملخص المداخلة: تعتبر الصفقات العمومية وسيلة للإنفاق العمومي بل أصبحت تشكل أكبر القنوات المستهلكة للمال العام، هذا ما جعلها تشكل بيئة مناسبة لانتشار الفساد، ومن أجل مواجهة هذه الظاهرة فقد تم إحاطة إبرام هذا النوع من العقود بصور مختلفة من أشكال الرقابة، والتي تشكل الرقابة الداخلية فاتحتها.

وبالرجوع للقانون الجزائري المتعلق بالصفقات العمومية نجده أوكل مهمة الرقابة الداخلية للجنة أطلق عليها تسمية لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض خصص لها مجموعة من الأحكام سواء ما تعلق بكيفية استحداثها وتشكيلتها وممارستها لمهامها والقيمة القانونية لأعمالها، هذا ما سيشكل موضوع لمداخلتنا هذه بغية تقييم الإطار القانوني المنظم لعمل هذه اللجنة واقتراح حلول مناسبة وذلك بالاستعانة بتجربة بعض القوانين المقارنة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: قردوح ليندة
الرتبة: أستاذة محاضرة –ب-
المؤسسة الجامعية: جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل
البريد الالكتروني: kardouhlinda@gmail.com

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: نظام استرداد الأموال المصادرة من جرائم الفساد -أية تحديات-

الملخص:

يعتبر استرداد الموجودات في جرائم الفساد أمرا أساسيا وضرورة حتمية في مجال مكافحتها والحد منها، ويمكن هدفه في تجريد مرتكبيها من أرباحهم غير المشروعة وضمان عدم استفادتهم من هذه الجرائم.

وتهدف هذه الورقة البحثية لدراسة مدى كفاية الآليات القانونية المناسبة لعملية استرداد الموجودات المتحصل عليها من جرائم الفساد والتي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة وجسدتها النصوص القانونية

الداخلية للدول، وصادقت عليها الجزائر، وكذا كيفية التغلب على مختلف العوائق التي تحول دون تحقيق هذه الآليات لأهدافها المرجوة.

وتكون الدراسة في محورين اثنين، نتناول مفهوم استرداد الموجودات في محور أول، في حين نتطرق للآليات المقررة لاسترداد الموجودات في جرائم الفساد في محور ثان.

الكلمات المفتاحية: الفساد، جرائم الفساد، الفساد المالي، المصادرة، استرداد الموجودات.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: موري سفيان

الرتبة: أستاذ محاضر أ

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بجاية

البريد الالكتروني: sofiane.mouri@univ-bejaia.dz

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: قصور أحكام قانون رقم 06-01، في ضمان مكافحة فعّالة للفساد

الملخص:

بالرغم من وجود آليات مُتشعبّة لمكافحة الفساد في قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إلاّ أنّ تأطير مواجهة هذه الظاهرة الدولية لم يكن في المستوى المطلوب، وكان قصيراً على الإطار العام فقط، دون التعمق في التفاصيل التي يتعيّن اتخاذها لضمان مكافحة فعّالة لها، وهو ما يظهر جليّاً في مسألة عدم الاهتمام بدور القطاع الخاص في الوقاية من الفساد، لاسيّما غياب أحكام قانونية تلزم بإقحام الشركات التجارية في مكافحة الفساد وكذا تحديد مسؤوليتها الجزائية عند إخلالها بمعايير الوقاية من الفساد (كما هو معمول به في القانون الأمريكي FCPA ، في القانون الانجليزي Bribery Act، وفي القانون الفرنسي Loi Sapin 2).

يتميّز كذلك موقف المشرع الجزائري فيما يخص آلية الإبلاغ عن الفساد بعدم الانسجام مع الالتزامات الدولية التي انضمّ إليها من جهة، وانعدام الإرادة السياسية كذلك في الاتجاه نحو وضع أحكام في قانون رقم 06-01، تتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، علماً أنّ آلية الإبلاغ عن الفساد من الآليات التي أظهرت نجاعتها عملياً لاسيّما بعد الكشف عن قضايا الفساد وفضحها؛ فعلى سبيل المثال، قامت تونس في سنة 2017، بسن قانون خاص بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين.

من هذا المنطلق، سيتم التطرق إلى مسألتين ذات أهمية بالغة في مكافحة الفساد لاسيّما الوقاية منه، واللتان أغفلهما المشرع الجزائري في قانون رقم 06-01، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، ألاّ وهما، عدم إقحام القطاع الخاص في مواجهة الفساد، خاصة ما تعلق بنظام المطابقة لمعايير الوقاية من الفساد (La compliance)، وكذا عدم الاهتمام بآلية الإبلاغ عن الفساد علماً أن هذه الأخيرة منصوص عليها في أحكام كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: صافي أحمد- يزيد محمد أمين

الرتبة: أستاذ محاضر – طالب دكتوراه

المؤسسة الجامعية: معهد العلوم والتقنيات التطبيقية، جامعة وهران1 أحمد بن بلة، وهران- جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة.

البريد الالكتروني: yazid.email2021@gmail.com -safi.ahmed@univ-oran1.dz
محور المداخلة: المحور الرابع
عنوان المداخلة: دور الشفافية ومؤسسات مكافحة الفساد فيتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي، المالي والإداري -المعوقات والتحديات في الجزائر
الملخص:
لقد أكتسب موضوع الفساد الاقتصادي، المالي والإداري أهمية بالغة خلال العقود الأخيرة، وأصبح ظاهرة حديث الساعة على كافة الأجهزة والمستويات باعتباره من أكبر المشاكل التي تواجهها المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء، وأكثرها فتكا بالتنمية والاقتصاد الوطني والبنى التحتية لأي بلد، وقد ارتبطت ظاهرة الفساد بعدة عوامل ساهمت في تعزيزها وسهولة انتشارها والتي منها غياب الشفافية والمساءلة وضعف الأجهزة الرقابية وعدم خضوع السلطات الإدارية لضوابط سلوكية وقانونية تحد من هذه التجاوزات. وتعد مجتمعات البلدان النامية من أكثر بلدان العالم تأثرا بهذا الداء الخطير، ولعل خطورة الفساد الاقتصادي، المالي والإداري تكمن في كونها لا يمكن استئصالها من الجذور، ولاكن الحل هو العمل من أجل الحد من آثاره ومخاطره.

والجزائر كغيرها من هذه المجتمعات التي ابتليت بهذه الآفة التي تنخر اقتصادها ومجتمعها بجميع جوانبه، وذلك بسبب التحول في التوجه الاقتصادي العام للدولة نحو الاقتصاد الليبرالي الحر، وضعف التشريعات القانونية في هذا المجال، بحيث أصبحت الشفافية معيارا دوليا يقاس به مدى تقدم الدول وفعالية أنظمة الرقابة بها وقد تم تكريسه في الجزائر على مستوى أهم المجالات والتي سنتطرق إليها على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، وفي هذا الإطار تبرز الورقة الحالية أهم المحاور المتعلقة بالشفافية التي تناولها الدستور الجزائري لسنة 2020.

ومن أجل تنفيذ استراتيجية مكافحة وضمان السير الحسن لدواليب الدولة يتعين مراعاة معايير الشفافية في تسيير الشأن العام خاصة عندما يتعلق الأمر بمحاور ومجالات تعتبر مهمة وحيوية، ويتعلق الأمر بمحور الفصل بين السلطات نظرا لأنه ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بما يحتويه من آليات الرقابة الشعبية والسير الحسن لمؤسسات الدولة.
الكلمات المفتاحية: الشفافية؛ مكافحة الفساد؛ الفساد الاقتصادي؛ الفساد المالي؛ الفساد الإداري.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: شيخي شفيق
الرتبة: طالب دكتوراه، متصرف مستشار/ رئيس مكتب بمصلحة الشؤون القانونية لدى بمديرية التقنين والشؤون العامة
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني:
محور المداخلة: المحور الرابع
عنوان المداخلة: عن فشل وسائل مكافحة الفساد الإداري في الجزائر
الملخص:
تعتبر الجزائر من الدول حديثة الاستقلال، ومن اجل بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية لجأت إلى اختيار نظام تعتمد عليه ألا وهو النظام الاشتراكي الذي تميز بمركزية القرار، وهذا الأخير عزز بشكل كبير الفساد الإداري من خلال بناء اقتصاد موجه ومسير إداريا من طرف أشخاص لا علاقة لهم بالمتطلبات الاقتصادية وخاصة أن اغلب الاستثمارات كانت ممولة من الخزينة العمومية، بالإضافة إلى انتهاجها سياسة

تدعيم الأسعار التي فتحت شهية الأغلبية من المسيرين العموميين أصحاب القرار وعلى كل المستويات، ومنه فتح المجال للفساد الإداري من خلال منح الطلابيات العمومية لأشخاص دون غيرهم ودون مراعاة مبادئ الشفافية، المساواة وحرية الوصول إلى الصفقات العمومية، وخاصة أن الجزائر تعتبر من الدول التي تعتمد في مداخلها على الريع البترولي، إلا أن هذا الأخير لم يدم، فقد عرفت الجزائر أزمةاقتصادية حادة في بداية الثمانينات بعد انهيارأسعار المواد الطاقوية وعلى رأسهاالبترول، وهذه الوضعية جعلت من الطبقة الحاكمة التفكير في التوجه إلى نضام يحررها من الاقتصادالاشتراكي الموجه، ودخول عالم الاستثمار وفتح المجال للخواص وتمكين الدولة من استقطاب رؤوس أموالالخواص وطنية كانت أوأجنبية من اجل دفع بعجلة التنمية للخروج من الأزمة الخانقة التي تعيشها، وقد عرفت تلك الفترة عدة إصلاحات في شتى المجالات القانونية والمؤسساتية، لكن الوضعية السياسية لم تسمح بدفع بعجلة التنمية، كون أنالمستثمرينالوطنييونوالأجانب لم تساعدهم الأوضاعالأمنية، وهذه الوضعية فتحت المجال، مرة أخرى، للفساد الإداري من خلال جعل الدولة الممول الوحيد من جهة، وفتح المجال لفئة معينة من رجال الأعمال المعروف عليهم بقربهم من دائرة السلطة والتي كانوا يحصلون على مزايا وتسهيلات في إطار ما يعرف بعملية الاستيراد، وتضخيم الفواتير والتهرب الضريبي وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج، بمقابل حصول هؤلاء الموظفين السامين على مقابل لهذه الامتيازات التي يقدمونها، وذلك دون خضوعهم للمحاسبة، فما هي الأسباب التي حالت إلى سياسة ألاّ عقاب؟ وللإجابة على ذلك، ارتأينا في المحور الأول إلى تبيان فشل القضاء في أداء دوره الردعي وتطبيقه لمختلف القوانين في مجال مكافحة الفساد الإداري، أما في المحور الثاني سنقوم بعرض بعض أسباب انتشار ثقافة الفساد.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: أيت مولود سامية

الرتبة: أستاذ محاضر "أ"

التخصص: قانون الجنائي للأعمال

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني: samia.ait_mouloud@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الرابع

عنوان المداخلة: قراءة في المادة 119 مكرر من القانون رقم 24-06

الملخص:

الفساد استخدام للوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية وفي حمايته للوظيفة العامة من المتاجرة بها واستغلالها حفاظا على الثقة العامة، جرّم المشرع الجزائري كافة أشكال الفساد أوردها في قانون خاص وهو القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 أبريل 2006 المعدل والمتمم، بعد أن كانت موزعة في قانون العقوبات بين المواد من 119 و134.

لم تكن المادة 119 مكرر المستحدثة بموجب المادة 4 من القانون رقم 01-09 المعدل والمتمم للأمر رقم 156-66 المتضمن قانون العقوبات والتي عدلت مؤخرا بموجب القانون رقم 24-06 من ضمن المواد الملغاة بموجب القانون رقم 06-01، على أساس، وحسب وزير العدل، أن هذا الأخير "يجد أساسه القانوني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتي لا تتضمن أفعال مماثلة لتلك المنصوص عليها في المادة 119 مكرر".

واستحداث نص أو تعديل نص كان موجودا إنما يتحقق هدفه، لاسيما في مجال القانون الجنائي، في إيجاد آلية قانونية فعّالة لمحاربة الجريمة، والذي يجب أن يجد سبيلا لتطبيقه أي فعليته؛ غير أن تغيير القانون رقم 24-06 مجددا من الطبيعة القانونية للجريمة الواردة في المادة 119 مكرر من جريمة غير عمدية إلى جريمة عمدية كما كانت عليه قبل استحداثها، *يدفعنا للتساؤل حول الجدوى من هذا التعديل في ظل وجود قانون خص يتضمن تجريم ذات الأفعال؟*

الكلمات المفتاحية: حماية الوظيفة العامة - المادة 119 مكرر- قانون رقم 06-01 - جريمة عمدية – آلية قانونية فعّالة – فعلية النص.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بلحاج بلخير
الرتبة: أستاذ دكتور
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي علي كافي تندوف
البريد الالكتروني: belkheir.belhadj@cuniv-tindou.de
محور المداخلة: المحور الرابع
عنوان المداخلة: استرداد الموجودات بين التنظيم الدولي والوطني - قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته

الملخص:
نتيجة لتزايد القلق الدولي من ظاهرة الفساد وتداعياتها وعواقبها الوخيمة على الدول جمعاء، إذ غالب ما يسعى مرتكبي جرائم الفساد إلى تهريب عائدتهم الجرمية خارج حدود الدولة فقد استقرت الحاجة إلى إيجاد سياسيات فاعلة تقتضي إيجاد نوع من التعاون الدولي والإقليمي في سبيل استرداد الموجودات لاستحالة تحقق ذلك بمنعزل عن التعاون.
وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتباره مبدأ أساسي من مبادئها والذي كرّسته في المادة الواحدة والخمسين منها كما وأفردت له فصلها الخامس باعتباره ركنٌ من أركان مكافحة الفساد وضمنته العديد من الأحكام التي تدعو الدول الى تعزيز منظوماتها القانونية الداخلية وتطوير التعاون في ما بينها في هذا الشأن.
الكلمات المفتاحية: فساد؛ استرداد؛ اتفاقية؛ تعاون دولي.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مبدوعة الأخضر
الرتبة: أستاذ محاضر "أ"
المؤسسة الجامعية: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
البريد الالكتروني: l.mebdoua@univ-boumerdes.dz
محور المداخلة: المحور الرابع
عنوان المداخلة: إستحداث أساليب تحري خاصة لمكافحة جرائم الفساد بين حماية المصلحة العامة وضمان الحقوق الشخصية للأفراد

الملخص:
نظرا لخطورة جرائم الفساد وتشابكها، وأمام قصور أساليب البحث والتحري التقليدية وعدم كفايتها ونجاعتها في الكشف عن الجرائم الخطيرة، إستحدث المشرع الجزائري بموجب القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته أساليب تحري خاصة تتماشى والطرق الإجرامية المتطورة والمتبعة وذلك لتعزيز وتوسيع صلاحيات رجال الضبطية القضائية رغم الجدل الذي أثارته حول مدى مشروعيتها في ظل مساسها بالحقوق الشخصية للأفراد وحرياتهم.
وقد تركزت الدراسة ابتداء على الإطار المفاهيمي للبحث والتحري حيث تطرقنا من خلاله لمفهوم التحري وذلك بتعريفه وتبيان أهم الخصائص القانونية المميزة له، مع الإشارة إلى أهميته من الناحية القانونية والجدل الدائر حول مدى مشروعيته، كما أشرنا إلى صور أساليب التحري الخاصة

المستحدثة للكشف عن جرائم الفساد ومكافحتها من التسليم المراقب مرورا إلى الترصد الإلكتروني وكذلك الإختراق أو التسرب وذلك من خلال تعريف كل أسلوب والإحاطة بالضوابط القانونية المقيدة لحق اللجوء إليه، لنصل في الأخير إلى خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها والاقتراحات المطروحة في هذا الصدد ومن أهمها ضرورة التوفيق أو الموازنة بين الحقوق والحريات الشخصية للأفراد وبين المصلحة العامة التي تحميها الدولة.

المحور الخامس

استمارة المشاركة

اللقب والاسم: بن حليمة سعاد
الرتبة العلمية: دكتورة في القانون الجنائي
الهيئة المستخدمة: جامعة غليزان
رقم الهاتف:
البريد الالكتروني:benhalimasouad1989@gmail.com
محور المداخلة: المحور الخامس.
عنوان المداخلة:رقمنة قطاع الجمارك الجزائري لتعزيز التجارة الخارجية
الملخص:
تشكل الرقمنة لغة العصر و ادائه و هي التقنية الاكثر استخداما في حياتنا و بالكاد لم يبق شيئا الا غزته الرقمنة لقد غيرت نظرتنا الى الكثير من امور حياتنا و اعمالنا و تصرفاتنا بشكل كبير انها تكاد تلغى كل حياتنا التقليدية و تفرض علينا نمط جديد من الحياة و المعاملات و الاعمال و الاتصالات تختلف تماما عاما سار عليه النشر قبل بضع عقود لقد جعلت العالم في ثوب جديد تماما عاما سار عليه البشر قبل بضع عقود لقد جعلت العالم في ثوب جديد في كل تعامله، قصرت في المسافات و فتحت افاق جديدة اختصرت من الانجازات في شتى الميادين.

فتبني التكنولوجيا والعمليات الرقمية يمكن أن يساعد على اتخاذ قرارات أكثر دقة وتحسين الشفافية وتحديد المخاطر المالية والتخلص من ظاهرة الرشوة والفساد في العمليات الجمركية، كما يمكن أن يساعد رقمنة الخدمات الجمركية في تسيير ورصد تدفقات البضائع داخل الافاق الجغرافية المحدد وإعداد احصائيات دقيقة للتجارة الخارجية للدولة لهذا تمثل الجمارك الرقمية خطوة مهمة للدول الراغبة في الانضمام الى المنظمات التجارية الدولية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بلحاج بلخير
الرتبة: أستاذ التعليم العالي
التخصص: قانون خاص
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي علي كافي، تندوف
البريد الإلكترونيbelhadj_1962@yahoo.com
المحور الخامس.

عنوان المداخلة: استرداد الموجودات بين التنظيم الدولي والوطني ـ قراءة في قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.

ملخص:

نتيجة لتزايد القلق الدولي من ظاهرة الفساد وتداعياتها وعواقبها الوخيمة على الدول جمعاء، إذ غالب ما يسعى مرتكبي جرائم الفساد إلى تهريب عائدتهم الجرمية خارج حدود الدولة،فقد استقرت الحاجة إلى إيجاد سياسيات فاعلة تقتضي إيجاد نوع من التعاون الدولي والإقليمي في سبيل استرداد الموجودات لاستحالة تحقق ذلك بمنعزل عن التعاون.

وهو ما أكدت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، باعتباره مبدأ أساسي من مبادئها والذي كرّسته في المادة الواحدة والخمسين منها كما وأفردت له فصلها الخامس باعتباره ركنٌ من أركان مكافحة الفساد وضمنته العديد من الأحكام التي تدعو الدول الى تعزيز منظوماتها القانونية الداخلية وتطوير التعاون فيما بينها في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: فساد؛ استرداد؛ اتفاقية؛ تعاون دولي.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مولود حاتم

الدرجة العلمية: دكتوراه في القانون.

الرتبة: أستاذ محاضر ــب-

التخصص: القانون الخاص

المؤسسة الجامعية: جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني:mouloud.hatem@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة: دور الرقمنة مكافحة الفساد الاداري

الملخص:

تلعب الرقمنة دورًا محوريًا في مكافحة الفساد الإداري من خلال تعزيز الشفافية، تقليل البيروقراطية، والحد من فرص الرشوة والمحسوبية. وتساهم الأنظمة الإلكترونية في تسهيل المعاملات، تقليل الاتصال المباشر بين الموظف والمواطن، وتعزيز الرقابة المالية عبر أدوات مثل الذكاء الاصطناعي والعقود الذكية. رغم فوائد الرقمنة، فإنها تواجه تحديات مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، مقاومة التغيير داخل الإدارات، والحاجة إلى تحديث الإطار القانوني لضمان حماية البيانات والمعاملات الرقمية.

تعزيزا لدور الرقمنة في مكافحة الفساد، يُوصى بـتوسيع نطاق الحكومة الإلكترونية، تحسين القوانين المتعلقة بالمعاملات الرقمية، وزيادة الوعي والتدريب للموظفين والمواطنين حول أهمية الأنظمة الرقمية في تحقيق النزاهة والشفافية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مفيصل يوسف

الرتبة: أستاذ محاضر ــب-

المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي إيليزي

البريد الالكتروني:mfissel.youcef@cuillizi.dz

المحور الخامس: سبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد الإداري واسترداد عائداته.

عنوان المداخلة: الرقمنة كأداة لتعزيز الشفافية: الإستفادة من النموذج السنغافوري لتطوير استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر.

الملخص:

تناولت هذه المداخلة موضوع الرقمنة كأداة فعالة لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد الإداري في الجزائر، مع التركيز على استلهام التجربة السنغافورية الرائدة في هذا المجال، تدرج المداخلة في المحور الخامس للملتقى العلمي "التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الفساد الإداري: واقع، تحديات وآفاق"، الذي يُعني بسبل تعزيز المنظومة القانونية والمؤسساتية في مجال مكافحة الفساد واسترداد عائداته.

تبرز أهمية الرقمنة كوسيلة فعالة للكشف عن الفساد وتقليل التلاعب بالمعاملات الإدارية، وما يعزز الشفافية ويحقق التكامل المؤسسي، كما أن تطوير إطار قانوني متكامل يواكب متطلبات الرقمنة يضمن حماية البيانات وسرية المبلغين، ويعزز ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، استلهام النموذج السنغافوري يقدم حلولا عملية قابلة للتكييف مع السياق الجزائري، مما يجعل الرقمنة ركيزة أساسية لأي استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

إشكالية الدراسة: هل يشكّل تبني آليات الرقمنة المستوحاة من النموذج السنغافوري (كالحوكمة الإلكترونية والرقمنة الذكية) حلا فعالا لتعزيز استراتيجية مكافحة الفساد الإداري في الجزائر في ظل الإطار التشريعي الحالي والخصوصية الثقافية؟

تهدف الدراسة إلى تحليل واقع مكافحة الفساد الإداري في الجزائر ومدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ودراسة التجربة السنغافورية لتحديد عناصر نجاحها، وتقييم منصة "تراكم" الإبلاغ عن الفساد واقتراح سبل تطويرها، كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية لتطوير التشريعات والبنية المؤسسية بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة.

توصلت الدراسة إلى أن الإطار التشريعي الجزائري يعاني من محدودية تنظيمية وغياب رؤية رقمية واضحة، مع وجود فجوات مؤسسية وتكنولوجية ومعوقات ثقافية، بناءً على ذلك توصي الدراسة بتطوير قوانين داعمة للحكومة الإلكترونية وحماية البيانات الشخصية، وتعزيز القدرات المؤسسية من خلال إنشاء منصات رقمية موحدة للصفقات العمومية، وتطوير منصة "تراكم"، كما تقترح توظيف تقنيات حديثة مثل الذكاء الإصطناعي والبلوك تشين لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الشفافية، مكافحة الفساد الإداري، النموذج السنغافوري، الجزائر.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عبد الرحيم بسام

الرتبة: طالب دكتوراه

المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو

البريد الالكتروني: bassam.abderrahim@cu-tipaza.dz

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة: محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في الجزائر: آفاق الشفافية والمساواة

الملخص:

زعزعت المحاكمات الأخيرة لإطارات سامية في الدولة الجزائرية بعد سنة 2019 أسس الثقة بين الحكومة والمواطنين، بعد اظهارها لقضايا وملفات فساد كبيرة تتجاوز الأموال المنهوبة ميزانيات بعض الدول، وتسبب بعض الإطارات السامية بالتواطؤ مع قوى داخلية وخارجية في إفلاس مؤسسات وطنية

اقتصادية وتهريب العملة الأجنبية للخارج، وهذا ماكان له تأثير مباشر على الحركية الاقتصادية وضعف كبير في القدرة الشرائية للمواطنين، علاوة على ذلك، يتنافى الفساد مع القيم الديمقراطية، ويسمح للمواطن بتجرئه وعدم احترامه للمؤسسات والسلطات الدستورية، عندما يفرض عليه دفع رشاوي مقابل خدمات إدارية، الحصول على وظيفة،،،

ولمواجهة هذه المعضلة، بذلت الدولة الجزائرية جهودا جبارة، من خلال إعادة النظر في المنظومة القانونية الخاصة بسيرورة المرافق الادارية، بتعديلها للدستور 2020، والذي تضمن احكاما وقواعد تعزز مبادئ النزاهة والشفافية، جسدتها النصوص القانونية والتنظيمية، فضلا عن منحه الحرية الكاملة للمرفق القضائي لبسط سلطانه لتوقيف المفسدين بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، ومعاقبتهم بإصدارها لأحكام وقرارات ردعية، وكذا استحداثها لسلطة عليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته،

الكلمات المفتاحية: الفساد، النزاهة، الشفافية، المساواة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عبد الله بوطبة

الرتبة:

المؤسسة الجامعية:

البريد الالكتروني:

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة: الرقمنة كآلية لمكافحة الفساد في قطاع التعليم العالي: قطاع الخدمات الجامعية انموذجا.

الملخص:

يعتبر الفساد من بين أهم الظواهر السلبية التي تعاني منها الدول والمجتمعات ،نظرا لتبعات ذلك سواء على المستوى الفردي والمجتمعي والدولي ،كون الفساد ظاهرة عالمية متعددة الأبعاد تؤدي إلى تفكك الدول والمجتمعات بسبب تفشي مظاهر الفساد وشيوعيها ،ما يؤدي بذلك إلى فقدان السيادة القيمية التي تحكم سير المجتمع من جهة وفقدان أيضا السيادة الفعلية للدولة بسبب زحفه على القطاعات الحيوية في الدولة من بينها القطاع الإداري الذي يعتبر الواجهة الرسمية والأساسية للدولة ،لذا سارعت الكثير من الدول إلى تبني سياسيات وطنية ودولية مختلفة بغرض تقويض والتصدي للفساد في قطاعاتها الإدارية ،سعيا لفرض هيبة الدولة من جهة وضمان الشفافية والأداء والفعالية من جهة أخرى في إدارتها العمومية.

والجزائر ليست بمعزل عن ذلك ،فقد شرعت في وقت مبكر بوضع آليات وسياسات واستراتيجيات للتصدي للفساد الإداري سواء من خلال قوانينها التشريعية الداخلية أو المصادقة على الاتفاقيات الدولية التي تجرم وتكافح ذلك، من جانب آخر يعتبر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي أحد أهم القطاعات الحيوية في البلاد نظرا لمكانته في إعداد إطارات تسير الدولة وتوفير اليد العاملة المؤهلة ولضمان تكوين جيد للطلبة يستوجب توفير تكوين علمي جيد الى جانب توفير خدمات خاصة للطالب من بينها النقل والإيواء والاطعام والمنحة الجامعية، أو ما يعرف بالخدمات الجامعية والتي تشكل حلقة هامة في نظام التعليم العالي والبحث العلمي،والذي قد شابه منذ تأسيسه شبهات فساد متلاحقة أدت إلى ضياع الكثير من المقدرات المالية في هذا القطاع الموجهة لخدمة الطلبة في ظل سوء تسيير وتذمر طلابي على مدار عقود من الزمن والنضال نحو تحسين جودة الخدمات الجامعية ،إلا أن مساعي الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية في الآونة الأخيرة من خلال فرض الرقمنة كأالية لضبط ميزانية الدولة،ساهمت بشكل كبير في

توفير الاعتمادات المالية في هذا القطاع الحساس والقضاء بشكل نسبي على الفساد في هذا القطاع الذي نخر جسم الدولة لعقود من الزمن دون حسيب او رقيب.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: صوالحية عماد
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: جامعة الوادي
البريد الالكتروني: soualhia-imad@univ-eloued.dz
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة: تقييم سبل تعزيز مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رؤية قانونية ومؤسساتية

الملخص:
تهدف هذه المداخلة إلى تقييم سبل تعزيز مكافحة الفساد الإداري في الجزائر من خلال دراسة الرؤية القانونية والمؤسساتية المعتمدة في هذا المجال، تتناول المداخلة تحليل الإطار القانوني الحالي، وتسليط الضوء على أبرز المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد الإداري واسترداد العائدات، كما تستعرض التحديات التي تواجه فعالية هذه المنظومة، وتقترح بعض الحلول لتعزيز التعاون بين مختلف الجهات ذات الصلة،وتخلص المداخلة إلى مجموعة من التوصيات التي تسهم في تطوير المنظومة القانونية والمؤسساتية لمكافحة الفساد الإداري بشكل أكثر فاعلية.
الكلمات المفتاحية:الفساد الإداري، المنظومة القانونية، المؤسساتية، استرداد العائدات، الجزائر.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: حجاب عبد الغني
الرتبة: أستاذ محاضر أ
التخصص: علوم سياسية وعلاقات دولية
المؤسسة الجامعية: جامعة محمد بوضياف، المسيلة
البريد الالكتروني: abfelghani.hadjab@univ-msila.dz
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة: تجارب دولية مبتكرة في مجال مكافحة الفساد الإداري، دراسة حالة تجربة هيئة مكافحة الفساد في ماليزيا

الملخص:
يمثل الفساد الإداري عائقا رئيسيا أمام التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة وثقة الجمهور في المؤسسات، تستكشف هذه الدراسة المناهج الدولية المبتكرة للحد من الفساد الإداري، من خلال تحليل الإستراتيجيات الناجحة التي طبقتها دول رائدة، باستخدام دراسات حالة مقارنة، تبحث الورقة أليات رئيسية مثل الحوكمة الرقمية، هيئات الرقابة المستقلة، حماية المبلغين عن الفساد، ومبادرات المشاركة المجتمعية، وتسلط النتائج الضوء على أهمية الإرادة السياسية، الشفافية المؤسسية، والحلول القائمة على التكنولوجيا في مكافحة الفساد، تختتم الدراسة بتقديم توصيات سياساتية لتكييف هذه الممارسات المثلى من سياقات وطنية مختلفة خاصة في الاقتصادات النامية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بوعمرة عقبة
الرتبة: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
التخصص: قانون جنائي
البريد الالكتروني: okba.bouamra@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة: القانون والتكنولوجيا سندان لمكافحة الفساد الإداري في قطاع التعليم العالي: نحو ضمان جامعة من الجيل الرابع.
الملخص:
في ظل تنامي موجة التكنولوجيا الحديثة أصبح يواجه قطاع التعليم العالي تحديات كبيرة ذات صلة بالفساد الإداري، الذي بطبيعة الحال يؤثر سلبا على جودة التعليم ومخرجاته في الوقت الذي تسعى فيه مؤسسات التعليم العالي إلى بلوغ هدف جامعة من الجيل الرابع وفق معايير علمية و تكنولوجية تتواكب والعصر الحديث، غير أن واقع الفساد الإداري في الوسط الأكاديمي أضحى عائقا أمام تطوير المؤسسات التعليمية، وهذا يتطلب البحث ودراسة موضوع الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العالي وأثره على عدم بلوغ جامعات من مستوى الجيل الرابع في ظل تنامي الثورة التكنولوجية، وبالتالي محاولة سد ثغرات نمو الفساد بتحقيق التفاعل بين القانون والتكنولوجيا في تعزيز الشفافية والنزاهة في مؤسسات التعليم العالي، مما يساعد على بناء نظام مؤسسي يتجه نحو ضمان "جامعة من الجيل الرابع" تتسم بالكفاءة والابتكار بعيدة عن الفساد الإداري بمختلف أشكاله لاسيما تلك المرتبطة بالتقنيات الحديثة.
تتمحور إشكالية الدراسة حول كيفية استخدام القانون والتكنولوجيا كأدوات فعالة لمكافحة الفساد الإداري في مؤسسات التعليم العالي لضمان جامعة من الجيل الرابع، والبحث عن كيف يمكن تحقيق التكامل والتوازن بين الأطر القانونية الرادعة للفساد والأطر التكنولوجية الضامنة لبلوغ هدف جامعة من مستوى الجيل الرابع في ظل تحقيق بيئة تعليمية نزيهة وشفافة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: فتيحة نوار
الرتبة: طالب دكتوراه
المؤسسة الجامعية: المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة
البريد الالكتروني: nouar.fatiha@cu-tipaza.dz
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة: مقاومة الفساد الإداري في ضوء استراتيجيات الحوكمة الإلكترونية لمنظمات الأعمال
الملخص:
لا يزال الاهتمام بالبحث عن الأسلوب الإداري والتنظيم الأمثل والأكثر كفاءة من أهم التحديات التي تواجه منظمات الأعمال في الوقت الراهن خاصة في ظل تداعيات العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع، الذي أفرز مشكلات ساهمت في حد كفاءة التنظيمات وقدرتها على البقاء والمنافسة والمحافظة على مكانتها، لاسيما إن تعلق الأمر بمشكل كالفساد الإداري، هذا المشكل الذي أصبح ظاهرة إدارية سلبية لها أبعاد ونتائج غير مرغوبة على الفرد والتنظيم والمجتمع بصفة عامة، الأمر الذي جعل من تبني الأساليب الإدارية الحديثة والاستفادة منها حتمية لابد منها من أجل مواكبة التطورات العالمية في القضاء على

المشكلات التنظيمية، وتحقيق الشفافية والأمن الوظيفي، ورفع كفاءة التنظيمات على غرار الرقمنة، الإدارة الإلكترونية والرقمنة، الحوكمة والحوكمة الإلكترونية، هذه الأخيرة التي تعتبر من المواضيع الإدارية التي لاقت اهتماما واسعا لما لها دور في تطوير عمل التنظيمات من ضبط العمل الإداري وتحسين أساليبه وآلياته، والقضاء على المشاكل والمظاهر السلبية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مواسي العلجة
الرتبة: أستاذة محاضر ة أ
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: laldja.mouassi@ummto.dz
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة: الإصلاح القانوني والإداري كمدخل لمكافحة الفساد: التجربة الإماراتية نموذجا
الملخص:

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز الدول التي تمكنت من تحقيق تقدم كبير في مكافحة الفساد الإداري، وذلك بفضل مجموعة من الإجراءات القانونية والتشريعية الصارمة، بالإضافة إلى إنشاء هيئات مستقلة وآليات وقائية فعالة.

في هذا السياق اعتمدت الإمارات على قانون اتحادي رقم 4 لسنة 2012 الذي يعزز المساءلة في العمل الحكومي، وكذلك تأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التي تتولى دور التحقق والملاحظة للأنشطة الفاسدة في القطاع العام، كما تم تطبيق نظام رقابي إلكتروني يتيح تتبع المعاملات المالية الحكومية بشكل شفاف، مما يقلل من فرص الفساد، من جهة أخرى أسهمت هذه الإجراءات في تحسين التصنيف الدولي للإمارات في مجال مكافحة الفساد وزينت صورة الحكومة في عيون المواطنين، مما عزز الثقة في المؤسسات الحكومية.

الهدف من المداخلة هو تسليط الضوء على نجاح دولة الإمارات في تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد الإداري، مع تقديم نظرة على التحديات التي تواجه هذه الجهود.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: عباس غنية
الرتبة: دكتوراه
التخصص: قانون مرفق عام
المؤسسة الجامعية: جامعة باجي مختار عنابة
البريد الالكتروني: ghaniaabes2018@gmail.com
محور المداخلة: المحور الخامس
عنوان المداخلة:رقمنة إبرام الصفقات العمومية كآلية للوقاية من الفساد
الملخص:

تضمن المعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية العديد من الميزات ذات الأثر الإيجابي على مبادئ نجاعة إبرام الصفقات العمومية، حيث تساهم بشكل فعال في تطوير وتعزيز حرية الوصول لسوق الطلبات العمومية والمساواة بين المترشحين وشفافية الإجراءات، فتطوير وتعزيز هذه المبادئ يعد من الآليات الوقائية لمواجهة الفساد في الصفقات العمومية، وهو الموضوع الذي سنتناوله من خلال هذه المداخلة وذلك بتسليط الضوء على الانعكاسات الإيجابية للتعامل الإلكتروني في الصفقات العمومية في

مواجهة الفساد الذي أصبح - مع الأسف- ينخر هذا القطاع الحساس، وكذا التحديات التي قد تحول دون تحقيق الغرض المنشود من المعاملات الإلكترونية في مجال الصفقات العمومية.

كلمات مفتاحية: صفقات عمومية؛ المعاملات الإلكترونية؛ الوقاية من الفساد؛ شفافية؛ منافسة؛ مساواة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: إقلولي/ أولد رابح صافية
الرتبة: دكتوراه
التخصص: قانون الأعمال
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: safia.iglouli24@gmail.com

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة:دورالإدارةالعامةالالكترونيةفيمكافحةالفسادالإداري

الملخص:

إن التطورات المتسرعة اليوم فرضت على الدول ضرورة الاستجابة لمتطلبات العصر الحديث وتطوير الإدارة العامة بما يحقق المصلحة العامة. وقد أصبح من الضروري تبني الوسائل التكنولوجية الحديثة لمعالجة التحديات الإدارية والمشكلات التي تواجه الأفراد والمجتمع. يهدف هذا التوجه إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتعزيز المساواة بين الجميع، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

تمثلالإدارة العامة الإلكترونية أداة فعالة لتقديم الخدمات بسرعة ودقة، حيث أصبحت الرقابة الإلكترونية ضرورة ملحة لضمان الشفافية والنزاهة،ولا يمكن تجاهل أهمية هذه الرقابة في تعزيز كفاءة العمل الإداري وتحقيق النتائج المرجوة بأقل جهد وكلفة.

يعتمد النظام الرقابي الإلكتروني على استخدام برامج متطورة تساعد في تقليل المخاطر وتحقيق نتائج اقتصادية ملموسة. كما تسهم هذه البرامج في تحسين أداء الموظفين والكشف عن مظاهر الفساد الإداري باستخدام أدوات تقنية حديثة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: صوالحية عماد
الرتبة: أستاذ محاضر –ب-
المؤسسة الجامعية: جامعة الوادي
البريد الالكتروني: soualhia-imad@univ-eloued.dz

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة:تقييم سبل تعزيز مكافحة الفساد الإداري في الجزائر: رؤية قانونية ومؤسساتية

الملخص:

عرفت ظاهرة الفساد انتشارا رهيبا خلال العقد الماضي، سواء على المستوى المحلي او الدولي، وتعد جرائم الفساد المرتبطة بهذه الظاهرة من أخطر الجرائم ومن أكثرها انتشارا، خصوصا في مؤسسات الدول، حيث أصبحت مجالا خصبا الإنتشار هذا الوباء الفتاك، فتعددت وتنوعت هذه الجرائم إلى عدة اشكال، منها جرائم يرتكبها الموظف العام، كالرشوة والإختلاس وجرائم اخرى تتعلق بالسلطة العامة كغسيل الأموال وتحويل العملة، لكنها جميعا تهدم المجتمعات والدول، ونظرا لجسامتها ومع بروز فكرة الحكم الراشد في خطاب المؤسسات الدولية، بذلت الدول

على المستوى المحلي والدولي مجهودات جبارة لمكافحة الفساد ووضعت في هذا الصدد العديد من الإتفاقيات وتم اعتماد العديد من الآليات لمكافحة هذه الظاهرة، وتكمن أهمية هذه المداخلة في التطرق إلى طبيعة ومتغيرات موضوع آليات مكافحة الفساد وتحديدا في الإدارات العمومية وتأثيره على التنمية المستدامة داخل الدولة، وهو ضروري لمعرفة مدى فعالية هذه الآليات، ومن هنا يمكن اتخاذ القرار الصائب لمعالجة مشكلة الفساد.

الكلمات المفتاحية: ظاهرةالفساد، سلطة إدارية مستقلة، آليات مكافحة الفساد، الإدارة العمومية.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: بلمانع حسن
الرتبة: طالب دكتوراه
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: جامعة الجلفة
البريد الالكتروني: belmanahassen@gmail.com

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة:الرقابة الإستعجالية لجرائم الفساد قراءة في إنشاء المفتشية العامة لمصالح الدولة ومهامها

الملخص:

إن استفحال مساحات الفساد والتبعات السيئة المترتبة عنها في قطاعات عديدة وحساسة دعا السلطات العمومية في الجزائر إلى تكثيف تدخلاتها في مسعى لتقديم التدابير الإدارية المتخذة لمنع الفساد التي أشارت إليها المادة 05 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ورغبة في استعادة ثقة المواطن في أجهزة الدولة قام السيد رئيس الجمهورية صاحب السلطة التنظيمية في المسائل الغير المخصصة للقانون حسب نص المادة 141 من دستور 2020 بإنشاء جهاز دستوري جديد تحت سلطته للاضطلاع حصريا بمهام تتعلق بالوقاية من الفساد تكون المهمة الرئيسية لهذه الأخيرة القيام بعمليات التفتيش والرقابة الإستعجالية.

أنشأها السيد رئيس الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي 21-541 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 الذي يحدد صلاحيات وتنظيم وسير المفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية.

تتميز المفتشية العامة بمراقبة استعجالية قبلية على كل المؤسسات العمومية والجماعات المحلية لتكريس الطابع الوقائي تفاديا لوقوع الفساد والتصدي له مسبقا وأيضا بهدف ضمان حسن سير الأموال والممتلكات العامة قبل اتخاذ أي قرارات أو تنفيذ مشاريع ذات تأثير مالي وقانوني على مصالح الدولة.

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: مزياني حميد - عصماني صوفية
الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ" - طالبة دكتوراه
التخصص: قانون عام
المؤسسة الجامعية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري – تيزي وزو
البريد الالكتروني: meziani.hamid@ummto.dz - osmani.sofia@ummto.dz

محور المداخلة: المحور الخامس

عنوان المداخلة:دور الوصاية الإدارية في الرقابة على نشاط الهيئات المحلية

الملخص:

تعتبر اللامركزية الإدارية ذلك الأسلوب من التنظيم الإداري الذي يقتضي بأن يتم توزيع النشاط الإداري في الدولة بين السلطات المركزية من جهة والوحدات الإقليمية المصلحية أو المرفقية من جهة أخرى، شريطة أن تمنح للجماعات المحلية قدرا معينا من الاستقلالية في تسيير شؤونها المحلية.

يوكد الواقع بأن الهيئات المحلية في بلادنا لاتزال تابعة للسلطة المركزية بسبب الرقابة الوصائية التي تفرضها عليها، سواء على أعضائها بالتوقيف والإقالة والإقصاء، أو على المجالس ككل بالحل، أو على أعمالها عن طريق المصادقة على مداولاتها صراحة أو ضمنيا، أو الحكم ببطلانها بشكل مطلق أو نسبي.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية، اللامركزية الإدارية، الوصاية الإدارية، الاستقلالية، التبعية.